الفصل الثانى

الصحافة العربية.. النشأة والواقع والتحديات

- المبحث الأول: نشأة وتطور الصحافة العربية
- المبحث الثاني: واقع الصحافة في العالم العربي
- المبحث الثالث: تحدياات وإشكاليات الصحافة العربية الورقية

الصحافة العربية.. النشأة والواقع والتحديات

أولا: مقدمة

لم يعرف العالم العربي الصحافة إلا مع قدوم الحملة الفرنسية على مصر عام 1213هـ، 1798م. وكان نابليون قد حمل معه آلات طباعة مجهزة بحروف عربية وفرنسية ويونانية، وبها طبع المنشورات التي كان يوزعها على الناس متضمنة أوامره أو بياناته لتهدئة الثائرين، وقد أصدرت الحملة في القاهرة جريدتين باللغة الفرنسية هما لوكورييه ديجيبت ولا ديكاد إيجبسيان وكانت هناك صحيفة الحوادث اليومية التي بدأ صدورها عام 1214هـ، 1799م في القاهرة إبّان الحملة وبموافقة نابليون بونابرت، وكان يرأس تحريرها إسماعيل سعد الخشاب.

وبهذا يمكن اعتبار هذه الجريدة هي أول جريدة عربية، ولم تظهر بعدها أية جريدة إلا عام 1244هـ، 1828م، عندما أصدر محمد علي الوقائع المصرية بعد أن أنشأ مطبعة بولاق عام 1238هـ،1822م. وكان يشرف عليها عند صدورها رفاعة الطهطاوي لدى عودته من باريس، وتولاها بعده أحمد فارس الشدياق، ثم محمد عبده وآخرون.

وكان ظهور أول جريدة عربية في شمالي إفريقيا في عام 1264هـ، شهر سبتمبر 1847م وهي المبشرِّ وذلك بأمر من الحكومة الفرنسية في الجزائر. وكانت أول جريدة عربية تصدر خارج العالم العربي جريدة مرآة الأحوال التي أصدرها رزق الله حسّون عام 1272هـ، 1854م في إسطنبول، وبعدها ظهرت حديقة الأخبار وهي جريدة أسسها في بيروت خليل الخوري عام 1275هـ، 1858م وكان يسميها جورنال حسب التسمية الفرنسية. وفي عام 1277هـ، 1860م صدرت الجوائب لأحمد فارس الشدياق في القسطنطينية وسماها جريدة. وأصدر رشيد الدحداح في نفس العام جريدة برجيس باريس وسماها صحيفة، ثم ظهرت الأهرام في الإسكندرية عام 1292هـ، 1875م لسليم وبشارة تقلا. ومازالت تصدر، وكانت قد انتقلت إلى القاهرة عام 1316هـ، 1898م.

وتوالت بعد ذلك اصدار الصحف في المنطقة العربية حتى صارت كل الدول العربية تمتلك صحافة مكتوبة متعددة الاتجاهات، وان كانت تتباين في درجات الحرية ومدى القدرة على نشر كافة الموضوعات والاراء بحرية تامة أو منقوصة.

ولاريب ان هناك العديد من المشكلات التى تواجه الصحافة العربية والقائمين عليها من حيث التكوين الشخصي والثقافي وفرص الإعداد المهني، والفرص المتاحة أمام الصحفيين العرب للتعبير عن انفسهم ولاستخدام الحد الأقصى أو الأدنى حسب الظروف من طاقاتهمالإبداعية وفرص تعرضهم للفساد والإفساد، وتسخير طاقتهمإما فيما يفيد الصالح العام أو فيما يلبي حاجات صاحب السلطة والمال. فإذا توقعنا أمام كل عنصر من هذه العناصر المكونة لشخصية

الصحفي العربي، وللظروف المحيطة به، فإننا نجد في كل عنصر من هذه العناصر عدة اشكاليات يسعى هذا الفصل للخوض في غمارها.

وترتيبا على ما سبق يمكن تقسيم هذا الفصل من الدراسة على النحو التالي:

المبحث الأول: نشأة وتطور الصحافة العربية

المبحث الثاني: واقع الصحافة في العالم العربي

المبحث الثالث: تحديات وإشكاليات الصحافة العربية الورقية

المبحث الأول
نشأة وتطور الصحافة العربية

رغم اختلاف آراء المؤرخين حول تحديد البداية الإعلامية في العالم العربي، سواء من حيث التاريخ الزمني أو القطر العربي الذي شهد هذه البداية أو الانتماء السياسي للرواد الإعلاميين في العالم العربي، فإن هناك إجماعاً من جانبهم على أن بداية تعرف العالم العربي على الصحافة كانت من خلال الحملة الفرنسية على مصر عام 1798. حيث أصدرت في العام نفسه صحيفة "كوريه دي ليجيت" وصحيفة "لاديكا اجيبسيان". وقد صدرنا باللغة الفرنسية ولم يقدر الصدور للصحيفة العربية (التنبيه) التي أزمع الفرنسيون إنشاءها آنذاك. أم بداية ظهور الصحافة العربية فهناك روايتان في هذا الصدد. ترى الرواية الأولى أن صحيفة (جورنال الخديوي) التي صدرت في مصر عام 1827 تمثل بداية الصحافة الرسمية في العالم العربي. وتختلف الرواية الثانية في تحديد التاريخ والقطر العربي الذي شهد هذه البداية. ويتبنى ههذ الرواية بعض المؤرخين العرب وعلى رأسهم رزق عيسى رئيس تحرير مجلة (المؤرخ) العراقي. إذ يرون أن البداية الفعلية للصحافة العربية كانت في العراق سنة 1816 بصدور صحيفة (جرنال العراق) التي أنشأها الوالي داود باشا الكرجي وكانت تصدر باللغتين العربية والتركية.

ورغم اختلاف الآراء حول تحديد أي قطر عربي عرف الصحافة أولاً فإن العالم العربي بوجه عام لم يتعرف على هذا الفن إلا بعد دخول المطبعة إلى بعض أقطاره. وقد كانت لبنان أولى الأقطار العربية التي عرفت المطبعة في حوالي عام 1610. ومع ذلك فقد تأخرت نشأة الصحافة بالعالم العربي. وسبب ذلك يرجع إلى سياسة الدولة العثمانية التي حرصت على محاصرة العالم العربي وعزله عن مظاهر الحضارة الأوروبية خلال أربعة قرون. ولاشك أنه ينبغي علينا أن نفرق بداية بين نشأة الصحافة في العالم العربي وبين نشأة الصحافة العربية ذاتها. وفي داخل هذا التحديد علينا أيضاً أن نميز بين كل من النشأة الرسمية والنشأة الشعبية للصحافة العربية. فإذا كانت البداية الإعلامية في العالم العربي قد تمت على أيدي الأوروبيين أو العثمانيين فإن الصحافة العربية قد نشأت في الأساس على أيدي الحكام. وإذا كان لهذه الحقيقة التاريخية نتائجها الإيجابية والسلبية فإن الذي تبقى منها هو الجوانب السلبية بكل أبعادها الفكرية والسياسة والإعلامية. وكان لابد لهذه الحقيقة أن تخلق نقيضها الموضوعي الذي يمثل الطرف الآخر في حركة الصراع الاجتماعي والسياسي التي شهدها العالم العربي منذ مطلع القرن التاسع عشر ونقصد بهذا النقيض الصحافة الشعبية، أي التي تمثل أفكار ومصالح القوى الاجتماعية العربية التي قادت حركة النضال القومي والوطني في مواجهة العثمانيين طوال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ثم ضد الأوروبيين منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى الحصول على الاستقلال.

أولا: نشأة الصحافة الرسمية في العالم العربي

يمكن القول بأن النصف الأول من القرن التاسع عشر قد شهد نشأة الصحافة الرسمية في العالم العربي. ويمكننا أن نرمز لهذه البداية بصدور صحيفة (جورنال الخديو) في مصر عام 1827، ثم صحيفة الوقائع المصرية 1828، هذا عدا صحيفة جرنال العراق التي سبقت الإشارة إليها ثم ظهرت المبشر في الجزائر عام 1847، أصدرتها السلطات الاستعمارية الفرنسية باللغة العربية لمخاطبة الشعب الجزائري. ثم توالى صدور الصحف الرسمية في العالم العربي فصدرت الرائد التونسي في تونس 1861. وفي سوريا صدرت صحيفة سوريا 1865 على يد الوالي العثماني. وفي ليبيا صدرت طرابلس الغرب 1866 ثم الزوراء في بغداد عام 1869 وفي اليمن صدرت صحيفة صنعاء عام 1879. وفي السودان صدرت الغازيتا السودانية 1899 أما في الحجاز فقد صدرت صحيفة الحجاز عام 1908 وكانت الناطق الرسمي باسم الدولة العثمانية.[1] ورغم الطابق الرسمي الذي صبغ النشأة الأولى للصحافة العربية فإن هناك بعض الأقطار العربية كانت البداية الإعلامية بها شعبية مثل لبنان حيث ظهرت بها أول صحيفة أهلية هي (حديقة الأخبار) عام 1858. وفي مصر ظهرت صحيفة وادي النيل 1867 ثم صحيفة الأهرام عام 1876 وكذلك المغرب التي شهدت صدور صحيفة المغرب الأهلية على يد بعض اللبنانيين عام 1889 .

وأبرز ما كان يميز الصحافة الرسمية في العالم العربيهو أنها كانت غالباً ما تنشر باللغتين التركية والعربية، وتتسم بالطابع الخبري في مجملها إذ كانت تضم أخبار الدولة العثمانية والقوانين والفرمانات وبعض الأنباء الخارجية، أما الصحف الأهلية فقد كانت تعتمد أساسا على المقالات ذات الطابع الأدبي، مضافاً إليها المضامين الخيرية، ولكن بنسب أقل سواء من حيث المساحة أو نوع هذه الأخبار، ولم تكن تحوي مقالات سياسية بسبب القيود التي كانت تفرضها السلطات العثمانية آنذاك. ويمثل الدستور العثماني الذي صدر عام 1908 نقطة مضيئة للصحافة العربية في تلك الفترة إذ بدأت به مرحلة انطلاق نسبي ترجع إلى الحرية الجزئية التي منحها للصحف. ومنذ ذلك الحين بدأت صحف الرأي الشعبية تأخذ طريقها إلى الظهور والانتشار وكانت في أغلبها تعبر عن مشروعات فردية، إذ كان يقوم بإصدارها أفراد أو جماعات أو هيئات شعبية. وقد اتسمت بالكثرة وسرعة الظهور ثم الاختفاء بسبب اعتمادها على مصادر تمويل غير منتظمة (إعانات أو تبرعات أحياناً) وبسبب طبيعة المرحلة التاريخية التي تميزت بكثرة الدسائس

(1) أنظر ما يلي:
- أديب مروة: الصحافة العربية، النشأة والتطور، بيروت، بدون ناشر،2009.
- سامي عزيز: الصحافة العربية، مذكرات غير منشورة – كلية الإعلام – جامعة القاهرة – العام الدراسي 1975 – 1976 – ص9 – 10 .
- مجموعة باحثين، الوقائع المصرية أقدم صحيفة عربية، مجلة صوت الجامعة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة،2006 .

والمؤامرات ضد الدولة العثمانية التي أطلق عليها رجل أوروبا المريض في ذلك الحين. فقد انعكست هذه الصفات على الصحافة العربية إذ تنافست أطراف الصراع المختلفة في استخدامها كأداة رئيسية للصراع. وكانت مصر مسرحا رئيسيا لهذا الصراع المختلفة في استخدامها كأداة رئيسية للصراع. وكانت مصر مسرحا رئيسيا لهذا الصراع الذي اتخذ أشكالاً متعددة. فقد ضمن مصر في تلك الفترة ممثلين أشداء للصراع العثماني الأوروبي العربي. فظهرت الصحف المعادية للدولة العثمانية والتي تؤيد الاحتلال البريطاني لمصر مثل صحيفة المقطم المصرية وغيرها. وظهرت الصحف التي تساند فرنسا ضد الاحتلال البريطاني مثل الأهرام. كما لعبت بريطانيا دورها المعروف في استخدام الأقليات في صراعها ضد الدولة العثمانية مثل الأرمن الذين ساعدهم الإنجليزي على نشر صحف لهم بمصر تدعو إلى إقامة دولة مستقلة لهم عن السيطرة مثل جريدة الزمان. وكذلك استقطبت إنجلترا الكثير من الصحفيين الشوام الذين لجئوا إلى مصر هربا من الاضطهاد العثماني واستخدمتهم لخدمة مصالحها والترويج لأفكارها من خلال الصحف التي ساعدتهم على إصدارها مثل (صدى الشرق، والمحروسة، والمقتطف، والاتحاد المصري) كما شجعت بريطانيا على صدور بعض الصحف اليهودية ذات الميول الصهيونية المبكرة مثل صحيفة "الحقيقة" و "الزراعة" اللتين كانتا تعدان بوقا للدعاية البريطانية في مصر. هذا وقد احتضنت انجلترا أعضاء حركة تركيا الفتاة الذين هربوا إلى مصر وساعدتهم على إنشاء صحفهم لمحاربة الدولة العثمانية.

ثانيا: دور الصحافة في مناهضة الحكم العثماني

من الحقائق التاريخية التي يجدر التنبيه إليها أن الصحافة العربية الشعبية قد أسهمت بدور بارز في مناهضة الحكم العثماني، وسجلت تاريخها الخاص كجزء من حركة التحرر العربية ضد السيطرة العثمانية. وتحملت الصحف الوطنية العربية المطاردات العثمانية وأشكال الاضطهاد المختلفة التي بلغت ذروتها بإعدام 17 صحفياً عربيا في المذابح الشهيرة التي ارتكبها الحاكم التركي جمال باشا سنة 1916 ضد الوطنين العرب. [1]

ومن أبرز ما تميزت به الصحافة العربية أنها كانت سابقة على نشأة الأحزاب في العالم العربي. ويمكن القول أن الصحف كانت نواة للأحزاب. ومثال ذلك مصر التي شهدت ظهور الأحزاب كتجسيد وبلورة لأفكار واتجاهات بعض الصحف الوطنية التي كانت قائمة من قبل. فقد ظهر حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية كتعبير عن صحيفة المؤيد، وتزعمه الشيخ علي

(1) أنظر ما يلي:
أ- عواطف عبد الرحمن: الصحافة العربية في الجزائر، معهد الدراسات العربية، القاهرة 1978- ص15، 18 .
ب- عواطف عبد الرحمن: الصحافة الإفريقية من التحرر إلى الاستقلال، مجلة التنمية والتقدم العدد الثاني، التضامن الإفريقي الأسيوي، القاهرة، 1979 ،ص.7-8 .

يوسف الذي كان يرأس تحريرها الزعيم المصري مصطفى كامل. كما أن حزب الأمة كان يعبر عن صحيفة "الجريدة" وكان رئيس تحريرها لطفي السيد، وهو سكرتيره العام.

ثالثا: الصحافة العربية أثناء السيطرة الاستعمارية الأوروبية

اكتملت الحلقة الاستعمارية حول العالم العربي بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وذلك بخضوعه لكل من النفوذ البريطاني والفرنسي مع استمرار بقاء الاحتلال الإيطالي لليبيا، والسيطرة البريطانية على كل من مصر والسودان واستقلال اليمن والدولة الهاشمية في شبه الجزيرة، ومن الحركة الصهيونية حق إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

وقد كان لهذه التغيرات آثارها المباشرة على الخريطة الإعلامية للعالم العربي، فقد تأثرت حركة إصدار الصحف ونوعية القضايا الاجتماعية والفكرية والسياسية المطروحة بأساليب الصراع بين القوى الوطنية العربية والسلطات الاستعمارية، وبالنمط الاستعماري السائد في كل منطقة من العالم العربي. فنلاحظ أن منطقة المغرب العربي (تونس – الجزائر – المغرب) قد أفرزت واقعاً إعلامياً يمثل خلاصة الصراع السياسي والاجتماعي والديني بين الشعوب العربية هناك، وبين الاستعمار الفرنسي الذي اتسمت أساليبه بالقهر الثقافي والتحدي الديني والقومي لمقومات الشخصية العربية في تلك الدولة. فكانت السلطات الفرنسية تعمل على صبغ جميع جوانب الحياة الثقافية بالطابع الفرنسي الخالص. وقد خاضت عدة معارك صليبية ضد الدين الإسلامي والثقافة العربية. كما حرصت هذه السلطات على إصدار صحفها الخاصة بالإدارة الاستعمارية، بالإضافة إلى صحف المستوطنين الفرنسيين، ولذلك لم تتوان عن ملاحقة الصحف الوطنية الناطقة باللغتين العربية والفرنسية ومصادرتها، والتنكيل بأصحابها ومحرريها طوال الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين. ولاشك أن هذا السلوك من جانب الاستعمار الفرنسي يعد سمة مميزة له على امتداد تاريخه في العالم الثالث، وه القهر الثقافي المباشر والمحولات المستمرة لمسخ وتشويه الثقافات القومية في البلاد المستعمرة. أما في المناطق التي خضعت للنفوذ البريطاني فقد اختلفت أساليب الصراع بسبب اختلاف طبيعة المستعمر، فقد اتبعت بريطانيا سياستها المعروفة "فرق تسد" في مجال الصراع السياسي المباشر. بينما عمدت في المجال الثقافي والإعلامي إلى إثارة الخلافات اللغوية والإثنية وكان نتيجة ذلك تشجيعها للهجات المحلية كجزء من تشجيعها للخلافات القبلية والطائفية، ومن هنا جاءت محاولاتها لضرب اللغة العربية الفصحى من خلال تشجيع إصدار صحف باللغات المحلية. وقد تنبهت القوى الوطنية العربية لهذه المؤامرة في وقت مبكر، وحرصت على محاربة هذا الاتجاه بالإكثار من إصدار الصحف الناطقة بالعربية الفصحى وذات الطابع الأدبي في الأساس.

هذا وقد حرصت السلطات الاستعمارية البريطانية على إصدار الصحف الموالية لها باللغة العربية. وذلك على عكس الاستعمار الفرنسي الذي كانت له صحفه الناطقة بلغته إلى جانب قليل من الصحف الرسمية التي كانت تحوي القرارات والمراسيم والقوانين الموجهة للشعوب العربية في المغرب العربي، ولذلك كانت تصدر باللغة العربية.

وقد ضمن الخريطة الإعلامية في العالم العربي في تلك الفترة ثلاث مجموعات من الصحف، المجموعة الأولى وكانت تضم الصحف الرسمية الناطقة بلسان الحكومات. وتليها المجموعة الثانية وكانت تشمل الصحف الناطقة باسم السلطات الاستعمارية أو الموالية لها. أما المجموعة الثالثة فكانت تضم الصحف الوطنية التي كانت تخوض معارك مزدوجة لمواجهة كل من الصحف الرسمية والصحف الموالية للاستعمار التي كثيراً ما كانت تربطها صلات تحالف وتعاون وثيقة مبعثها المصلحة المشتركة، وهدفها محاربة الصحافة الوطنية ومحاولة التنكيل بها والقضاء عليها. [1]

وقد مرت حركة التحرر الوطني العربية بمرحلتين: بدأت أولاهما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وانتهت بحصول معظم الدول العربية على الاستقلال من خلال الكفاح المسلح، ما عدا الجزائر وفلسطين، إذ إفلاس النضال السياسي في الأولى إلى توقف القوى الوطنية الجزائرية عن مواصلة الأسلوب السلمي واندلاع الثورة المسلحة في أول نوفمبر 1954 وانتهت بحصول الجزائر على الاستقلال في سنة 1962. كذلك أدت النتائج التي ترتب على انتزاع الوطن الفلسطيني من أصحابه وقيام دولة إسرائيل بالقوة المسلحة على الأرض الفلسطينية في مايو 1948 إلى قيام حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة في يناير 1965 وذلك لاسترداد هذا الوطن المحتل وعودة الشعب الفلسطيني إلى أرضه.

هذان النموذجان وهما الثورتان الجزائرية والفلسطينية إضافة إلى الخريطة الإعلامية العربية تجربتان جديدتان تماماً في ميدان الصحافة الوطنية والثورية. ويجدر بنا أن نستعرض أبرز السمات التي تميزت بها الصحافة العربية في مرحلتي الكفاح السلمي والكفاح المسلح فقد اتسمت في المرحلة الأولى بالسمات التالية: -

1- كانت الصحافة العربية في مرحلة الكفاح السياسي صحافة حزبية في مجملها. أو كانت تعبر عن الأحزاب الوطنية التي تولت قيادة حركة التحرر الوطني العربية في تلك المرحلة.. كانت موجهة إلى النخبة المتعلمة الملتفة حول هذه الأحزاب، كما كانت لها جماهيرها الأخرى من القطاعات الشعبية التي كانت تتشكل منهم القواعد الجماهيرية لهذه الأحزاب.

أ- خليل صابات، نشأة وسائل الإعلام وتطورها، الأنجلو المصرية، القاهرة، 2005 .
ب- سامي عزيز، مرجع سابق، ص. 12

2- كان يرأس تحرير هذه الصحف في الغالب سكرتيرو الأحزاب الوطنية أو بعض قياداتها البارزة. وكانت تعتمد على ميزانية ثابتة تخصصها قيادة كل حزب للنشاط الدعائي والإعلامي.

3- طرحت هذه الصحف شعار الاستقلال السياسي فقط، وانشغلت معظمها في الصراعات الحزبية كجزء من اللعبة الليبرالية التي حصرت السلطات الاستعمارية على إلهائها بها لامتصاص طاقاتها في معارك جانبية، وخصوصاً في مصر والعراق. ونادراً ما كانت تطرح صحف هذه الفترة التي تحتاج فيها إلى الجماهير لمساندتها في مواجهة السلطات الاستعمارية والحكومات[1].

4- عانت الصحف الوطنية من المطاردات التي كانت تقوم بها الحكومات بمساندة السلطات الاستعمارية. وقد تمثلت في صدور العديد من التشريعات والقوانين المقيدة لحرية الصحافة فضلاً عن الأساليب الأخرى مثل المصادرة واعتقال المحررين. كذلك مارست معظم الحكومات العربية أساليب اقتصادية متنوعة للضغط على الصحافة الوطنية ومحاصرتها مثل الاشتراكات والإعلانات والمصاريف السرية التي استخدمتها هذه الحكومات لمساندة الصحف الموالية لها والضغط على الصحف الوطنية لتضييق الخناق عليها ودفعها إلى الإفلاس.

أما الصحافة العربية في مرحلة الكفاح المسلح فقد برزت لها مهام مختلفة عن مهامها أثناء مرحلة الكفاح السلمي، كما اتسمت ببعض الخصائص المميزة ومنها:-

1- مارست الثورة العربية المسلحة نشاطها الإعلامي خارج أراضيها، وذلك لدواعي الأمن وحرصا على حماية كوادر الثورة وأجهزتها الفنية والبشرية. وأبرز مثال لذلك الثورة الجزائرية التي مارست نشاطها الإعلامي في تونس. أما منظمة التحرير الفلسطينية فقد اتخذت الأردن في البداية مقرا لنشاطها الإعلامي ثم انتقلت إلى بيروت بعد أحداث أيلول الأسود 1970 والتي تعرضت فيها المقاومة الفلسطينية لمحاولة التصفية. ومما يجدر ذكره أن هذا الجانب كانت له نتائجه الإيجابية من حيث حماية الثورة وكوادرها وأجهزتها، ولكن كانت له نتائجه السلبية في ذات الوقت. إذ ترتب على اضطرار الثورات العربية المسلحة لممارسة نشاطها خارج أراضيها، أي داخل دول عربية أخرى لها سياستها والتزاماتها الدولية – وجود بعض الحساسية بين أجهزة الثورة وحكومات هذه الدول وذلك نتيجة لوقوع تناقض بين مواقف الثورة العربية المسلحة وبين مواقف الحكومات المضيفة بشأن بعض الأحداث التي وقعت في العالم العربي في تلك الفترة.

(1) راجع: د. عبد الله الطويل ، مقدمة فى الاعلام و الإتصال ، دار المعرفة الحديثة ، بيروت ، 2006

2- التزمت حركات الكفاح المسلح العربية بخط فكري وسياسي واضح لم يقتصر على تحقيق الاستقلال الوطني فحسب، بل تضمن التزاما محددا إزاء القضية الاجتماعية. ولاشك أن أيديولوجية الكفاح المسلح العربية تعكس المضمون السياسي والاجتماعي لهذه الثورات التي تمثل أغلبية ساحقة من الطبقات الفقيرة من الفلاحين المعدمين الذين تعرضوا لأقسى محاولات المسخ والتشويه لمقوماتهم القومية دينيا ولغويا، عدا إجبارهم على ترك أراضيهم وانتزاعها منهم بالقوة المسلحة، ولذلك كان لابد أن تختلف أطروحات هذه الثورات عن الشعارات التي رفعتها الثورات الوطنية السلمية في الخمسينات، وقد انعكس هذا المضمون بوضوح في الصحف التي أصدرتها الثورة الجزائرية وأبرزها جريدة المجاهد، وكذلك صحف الثورة الفلسطينية[1].

3- اعتمد الجهاز الإعلامي لحركات الكفاح المسلح العربية على المعونات الفنية والعينية التي قدمتها لهم الحكومات العربية والدول الاشتراكية ومنظمات الأمم المتحدة مثل أجهزة الطباعة والورق، والمنح الدراسية، وتدريب الكوادر الثورية.

4- بينما اقتصرت معاناة الصحف الوطنية في مرحلة الكفاح السلمي على المطاردات ومصادرة السلطات الاستعمارية لها وفرض عقوبات بالسجن على الصحفيين، فإن الوضع قد ازداد سوءاً ومعاناة بالنسبة للكوادر الإعلامية في الثورتين الجزائرية والفلسطينية، غذ كانوا يتعرضون للتصفية الجسدية والتهديد بنسف الصحف[2].

رابعا: الصحافة العربية بعد الاستقلال

اختفت الصحف الموالية للسلطات الاستعمارية عقب حصول الدول العربية على الاستقلال، منذ بداية الخمسينيات. وإن لم يمنع ذلك من استمرار التبعية الفكرية والسياسية للفكر الاستعماري الغربي في بعض الصحف العربية سواء في المشرق أو في المغرب العربي. وهذه الظاهرة لا تزال تتخذ أشكالاً متنوعة حتى اليوم.

وقد تحددت المهام المطروحة على الصحافة العربية بعد الاستقلال في ثلاث قضايا رئيسية: أولها وأكثرها إلحاحا قضية الوحدة العربية وتحرير فلسطين، ثم قضية التنمية والعدالة الاجتماعية. أما القضية الثالثة فهي تتعلق بالحرية والديمقراطية. وقد فرضت هذه القضايا نفسها على الصحافة العربية منذ نهاية الخمسينيات عدا القضايا القطرية التي طرحت نفسها على صحف كل بلد عربي على حدة. وقد التزمت معظم الصحف العربية بموقف حكومتها. وهنا برزت مشكلة جديدة لم تكن مطروحة بحدة أثناء مرحلة التحرر الوطني وهي مشكلة الديمقراطية،

(1) راجع: سراج عبد الله ، دور نشرات الأخبار والمواد الإخبارية في التنشئة السياسية للسباب ، رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة . جامعة عين شمس ، معهد الدراسات العليا للطفولة ، 2002 .

(2) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى : عمر عبد العزيز حسن ، وسائل الاعلام المرئية و دورها فى تفعيل المشاركة السياسية ، ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة الزقازيق ، 1997

وعلاقة الصحافة بالسلطة الوطنية. إذ لاشك أن دور ومسئوليات الصحافة العربية في مرحلة ما بعد الاستقلال ارتبط إلى حد بعيد بطبيعة وأهداف السلطة السياسية في الدول العربية، ولذلك نلاحظ أن هناك مسئولية خاصة يتحملها رؤساء الحكومات العربية أو صناع القرار السياسي في العالم العربي بشأن الاختيار بين الاستمرار في استخدام الميراث الاستعماري في مجال الإعلام أو المبادرة بخلق علاقات جديدة بين الصحافة والسلطة السياسية الوطنية. ورغم أنه لا يوجد إجماع بين النخبة السياسية والثقافية في العالم العربي على تحديد دور ومسئوليات الصحافة الوطنية في مرحلة ما بعد الاستقلال، فإن الممارسة العملية خلال ربع قرن قد طرحت رؤية موحدة، وإن اختلف مضمونها الاجتماعي والأيديولوجي. وتحدد هذه الرؤية الدور الأساسي للصحافة العربية في ضرورة استخدامها كأداة في يد السلطة. وذلك للقيام بدور الشرح والتفسير والتأييد لقرارات السلطة السياسية أكثر من كونها أداة لتوجيه النقد والإسهام في إعادة تشكيل العقل العربي بصورة فعالة وإيجابية.

ويمكننا تلخيص التيارات السائدة عن دور الصحافة العربية كما يلي:

التيار الأول:

ويرى ضرورة تكريس الصحافة لتحقيق الهدف القومي الأشمل، وهو الوحدة العربية وتحرير فلسطين من الاحتلال الصهيوني. ويرى هذا التيار أن مهمة الصحافة العربية الأولى هي بناء الفكر القومي وتشجيع المبادرات الوحدوية من جانب الحكومات وتعبئة الشعوب العربية للالتفاف حول هذا الهدف الحيوي. ولذلك يجب أن تبدأ النشاطات الإعلامية في العالم العربي وتنتهي عند هذا الهدف. فالدول العربية في حاجة إلى الصحافة كي تسهم في تحويل الولاء القطري إلى ولاء قومي، وكي تعمل على تزويد الشعوب العربية بكل ما هو جاد وعصري في الثقافة القومية والعالمية، وتقوم بتسليحهم بالوعي السياسي والقومي لمواجهة العدوان الصهيوني وركيزته المادية الممثلة في إسرائيل، وضرورة إدراك العلاقة العضوية بين تحرير فلسطين من السيطرة الصهيونية وبين تحقيق الوحدة العربية الشاملة. ومن هنا تنبع الحاجة إلى تجنيد الصحافة العربية للقيام بدور رئيسي في تحقيق التحرر الوطني والوحدة القومية[1].

التيار الثاني:

فهو يرى أن القضية الأساسية المطروحة على الصحافة العربية بعد الاستقلال هي الإسهام في التنمية القومية الشاملة وتحقيق العدالة الاجتماعية على نطاق العالم العربي كله. ويرى هذا التيار أن الصحفي باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الطليعة المثقفة في العالم العربي فإن عليه مسئوليات مضاعفة إزاء بلاده. التي تتسم بتعدد وتنوع مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. وهناك ضرورة ملحة لتجنيد الصحافة العربية للقيام بدور رئيسي في القضاء

(1) انظر: محمد بن ابراهيم المطوع ، دور وسائل الاعلام فى تنمية الوعى الجماهيرى تجاه القضايا السياسية العربية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة ، جامعة الملك سعود ، 1425

على الأمية التي تبلغ نسبتها 75% في العالم العربي. ولاشك أن هناك علاقة وثيقة بين الأمية والعوائق التي تعترض طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخصوصاً أن الاستعمار الأوروبي لم يحرص فقط على تكريس الأمية بين غالبية الشعوب العربية بل أدخل إلى الدولة العربية اشكالاً من التعليم لا تساعد العرب على بناء مجتمعاتهم وتطويرها بل تهدف في الأساس إلى تخريج مجموعات من الموظفين والكتبة لمساعدة الجهاز الإداري الاستعماري. ولما كانت النظم التعليمية السائدة حالياً في العالم العربي موروثة دون استثناء عن الاستعمار الأوروبي وتحتاج إلى إعادة نظرة شاملة في مناهجها وأساليبها فضلاً عن قصورها عن تلبية احتياجات الشعوب العربية. لذلك أصبح من الضروري الاستعانة بوسائل الاتصال الجماهيري وفي مقدمتها الصحافة، للاستفادة بإمكانياتها الهائلة في هذا الصدد. ويرى أنصار هذا التيار ضرورة تجنيد الصحافة للقيام بهذه المهمة القومية التي تتسم بأهمية خاصة، وهي الإسهام في محول الأمية وتغيير النظم التعليمية السائدة وتشجيع التصنيع والإصلاح الزراعي، وكلها مشروعات حكومية ذات عائد شعبي في جوهرها. كما يرون أيضاً أن الصحافة ذات الملكية الخاصة لا يمكن أن تسهم في تحقيق المهام القومية، ولكن الصحافة وسائر وسائل الإعلام الخاضعة لإشراف الحكومات هي الأجهزة الوحيدة التي تتعرض من خلالها الجماهير العربية لعمليات التطوير التعليمي والثقافي.

التيار الثالث:

يرى أن المهمة الأولى للصحافة العربية بعد الاستقلال هي تعميق الممارسة الديمقراطية من خلال حرية التعبير والنقد. وخصوصاً أن الصحافة العربية قد نجحت أثناء مرحلة النضال الوطني في إرسال مجموعة من التقاليد الديمقراطية من خلال الممارسات العديدة التي قامت بها في مواجهة السلطات الاستعمارية والحكومات المتواطئة معها. ومن هنا أصبح على الصحافة العربية أن تواصل القيام بمسئولياتها في صيانة وترسيخ هذا التراث الديمقراطي الذي شاركت في صنعه. ولن يتحقق ذلك إلا بممارسة النقد البناء لخطط وبرامج وممارسات الحكومات الوطنية. ويضع نصار هذا التيار مجموعة من الشروط لضمان توفر مناخ ديمقراطي يسمح للصحافة العربية بممارسة مسئولياتها التاريخية في تشكيل اتجاهات الرأي العام العربي والتعبير عنها بأمانة. وذلك بما يكفل ضمان مشاركة الغالبية العظمى من الجماهير العربية في صنع القرارات السياسية والقومية وإعادة تشكيل الواقع الاجتماعي والثقافي العربي بما يتفق مع تراثها الحضاري ومصالحها الاقتصادية والسياسية[1].

(1) راجع: د. عواطف عبد الرحمن، الصحافة العربية في مواجهة الاختراق الصهيوني، القاهرة، دار الفكر العربي،1996

وفي مقدمة هذه الشروط ضرورة وجود صحافة حزبية نشطة تجسد مصالح وأفكار القوى الاجتماعية المختلفة التي تتشكل منها المجتمعات العربية. ويلاحظ بوجه عام أن الزعماء العرب يعتبرون أي نقد موجه للحكومات على أنه موجه للأمة كلها. وقد ترتب على هذا أن الصحافة وأجهزة الإعلام أصبحت تبدي حذرا شديداً في توجيه النقد. ورغم أن الكثير من الدول العربية لم تنص في دساتيرها على تحريم قيام حزب و أحزاب معارضة ولكن يختلف الأمر من الناحية الواقعية. إذ أن أي محاولة لتشكيل معارضة حقيقية سرعان ما يقضي عليها ولو باستخدام العنف ويمكن الاستشهاد بالعديد من الأمثلة. والواقع أن العالم العربي لم يشهد صحافة تمثل قوى المعارضة إلا في الفترة التي سبقت الحصول على الاستقلال عندما حدث تحالف مقدس بين الجميع فئات الشعب لمواجهة السلطات الاستعمارية. أما في الوقت الحالي فهناك عدد قليل من الصحف والمجلات التي تمتلكها وتديرها قوى المعارضة العربية. فالدول العربية تشهد أشكالاً متعددة للقيود التي تفرض على الحريات العامة دفاعاً عن النظام العام وأمن الحكومات، وهما من المفاهيم المطاطة التي تستخدم بمهارة لشل حركة المعارضة. ورغم أن الحكومات العربية لا تمانع نظريا في ممارسة حرية الصحافة. ولكن بشروط وضوابط أبرزها عدم الخروج على الصيغة العامة التي ارتضتها السلطة السياسية.

خامسا: المدارس الإعلامية للصحافة العربية

تختلف المدارس الإعلامية في تحديد الإطار النظري الذي يفسر الواقع الإعلامي في مختلف الدول في العالم المعاصر، أي كل من العالم الرأسمالي والاشتراكي والعالم الثالث. وتعتبر المدرسة الغربية في الإعلام أقدم هذه المدارس تاريخياً وأسبقها في محاولة استخلاص القوانين النظرية التي تحدد الأسس الفلسفية والقانونية والاقتصادية والسياسية للإعلام الغربي بمختلف تياراته ومذاهبه. وقد أخرجت هذه المدرسة العديد من التصنيفات النظرية في المجال الإعلامي أبرزها التصنيف الذي وضعه "ولبروشرام" وزملاؤه سنة 1956 ويتضمن النظريات الإعلامية الأربع وهي نظرية السلطة، والنظرية السوفيتية، والنظرية الليبرالية، ونظرية المسئولية الاجتماعية[1].

وتعكس هذه النظريات باستثناء النظرية السوفيتية خلاصة التطور التاريخي للعلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية في المجتمعات الغربية. وقد اهتمت بالتركيز على هذا المتغير، بالإضافة إلى المتغير الاقتصادي الخاص بمنط الملكية. وقد استمدت هذه النظريات دعامتها الفلسفية من التراث النظري للفكر الديمقراطي في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ولم تتعرض على الإطلاق للبناء الاجتماعي والثقافي الذي أفرز هذه النظم الإعلامية وكان له تأثيره

(1)Please refer to :BahgatKorany and others. The faces of national security in the Arab World, (England: Macmillan, 2009

الجدلي على تطورها، سواء من الناحية التكنولوجية أو المضامين الإعلامية أو فنون التحرير والإخراج الصحفي. وقد توالت التصنيفات (تصنيف شرام) مما إلى تغيير بعض التسميات السابقة ودمج البعض الآخر. وقد أسفرت تلك المحاولات عن تصنيف ثلاثي يتضمن النظريات الثلاث التالية: الليبرالية والشمولية والمختلطة. (1)

وهذا التصنيف قام بدمج كل من نظريتي الحرية والمسئولية الاجتماعية في إطار واحد هو النظرية الليبرالية، على أساس أنهما تمثلان مرحلتين تاريخيتين متتابعتين في تطور الصحافة الغربية، وأنهما تنبعان من أساس نظري وفلسفي واحد، كما تنتميان إلى واقع اقتصادي واجتماعي واحد هو المجتمعات الغربية، أما النظرية السوفيتية فقد أدرجها تحت اسم النظرية الشمولية دون مراعاة للاختلاف التاريخي والأيديولوجي للتجربة الاشتراكية في الإعلام عن التجارب الأخرى التي تندرج تحت نفس التصنيف (مثل التجربة النازية التي تعد أحد تطبيقات الرأسمالية الأوروبية، أما النظرية الثالثة (المختلطة) فهي محاولة ترقيعية تفتقر إلى الأساس الفلسفي أو الاقتصادي، بل تعتمد على الاختبارات السياسية البراجمانية وتعجز عن تفسير كثير من الظواهر الإعلامية في العالم الثالث بالذات.

وعندما نحاول أن نطبق أحد هذه التصنيفات على الصحافة العربية المعاصرة أملاً في استخلاص القوانين النظرية التي تفسر لنا طبيعة العلاقة التي تربط الصحافة العربية بكل من الحكومات والأنظمة السياسية والواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي العربي، وذلك في إطار التطور التاريخي الذي مرت به الصحافة العربية منذ نشأتها حتى المرحلة الراهنة – سوف نلاحظ وجود كثير من أوجه الشبه بين واقع الصحافة العربية وما تشير إليه بعض النظريات الغربية في الإعلام، مثل نظرية السلطة التي ترتبط بنشأة وتطور الصحافة الإنجليزية منذ القرن السابع عشر. وتقوم على وجوب إخضاع الصحافة ذات الملكية الخاصة لسيطرة الحكومة من خلال قوانين الرقابة ووسائل السيطرة الأخرى، مثل التصريح الرسمي والرقابة على النشر وفرض رسوم باهظة على البريد. وتفترض هذه النظرية ضرورة وجود صحافة ذات ملكية خاصة وتخضع في ذات الوقت للقيود الحكومية. بينما نلاحظ أن النمط الغالب لملكية الصحف في العالم العربي هو ملكية الحكومة للصحف وإدارتها. فإن أردنا تطبيق هذه النظرية على الصحافة العربية فلابد أنه ستصادفنا مجموعة استثناءات تتفوق على جوهر النظرية ذاتها لأن النمط السائد هو الملكية الحكومية للصحف العربية والاستثناء هو وجود بعض الصحف ذات الملكية الخاصة (مثل: الكويت – لبنان – الإمارات العربية – السعودية).

(1) أنظر ما يلي:
أ- د. جيهان رستي: الأسس العلمية لنظريات الإعلام، دار الفكر العربي، القاهرة، 1995
ب- د. جيهان رستي: نظم الاتصال – الإعلام في الدول النامية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1972 .

أما النظرية الليبرالية فمن الواضح أنها لا تصلح للتطبيق على الصحافة العربية، إذ علاوة على اختلاف جذورها التاريخية وأساسها الفلسفي عن تاريخ الصحافة العربية وتطورها فهناك مضمون النظرية الذي ينص على ضرورة وجود صحافة مستقلة من الناحية الاقتصادية وقادرة على القيام بدور الحارس لمصالح الهيئات الرأسمالية في مواجهة الحكومات. ولا تتلاءم هذه النظرية مع الواقع الاقتصادي والسياسي الراهن في العالم العربي. حيث تسود الأمية والفقر والتخلف الاجتماعي مع شيوع النظم الأوتوقراطية المتسلطة، وإن كان ذلك لا يلغي نهائياً إمكانية تطبيقها بشكل جزئي على بعض النماذج القليلة في الصحافة العربية ولكنها في النهاية تبدو عاجزة تماماً عن تفسير الأوضاع الإعلامية في العالم العربي. (1)

وعندما ننتقل إلى المدرسة الاشتراكية في الصحافة فسوف يصادفنا تصنيف واحد محدد يتضمن الأسس النظرية والممارسات التطبيقية لها. وتستمد النظرية الاشتراكية في الإعلام أساسها النظري من التراث الماركسي اللينيني، رغم ضآلة ما تتضمن الأدبيات الماركسية من إشارات إلى الإعلام والصحافة بشكل محدد. ولكن الإضافات التي قدمها لينين من خلال التجربة السوفيتية، ساعدت على تشكيل الإطار النظري العام للصحافة الاشتراكية سنة 1917. وترى النظرية الاشتراكية أني الدور الرئيسي للصحافة هو التربية الفكرية الأيديولوجية والتعبئة السياسية والتنظيم لجميع فئات الشعب دون استثناء. وتركز على ضرورة منح مختلف القوى الاجتماعية والجماعات النوعية الفرصة كاملة في إصدار صحفها ونشراتها، وتشترط الاهتمام بالتوسع في أبواب بريد القراء. حرصا صحفها ونشراتها، وتشترط الاهتمام بالتوسع في أبواب بريد القراء. حرصا على إتاحة الفرصة لأكبر عدد من المواطنين العاديين للتعبير عن وجهات نظرهم والمشاركة بطريقة غير مباشرة في صنع القرارات التي تؤثر في أوضاعهم العامة وحياتهم اليومية. (2)

ورغم ما قد يبدو من تشابه ظاهري بين بعض ملامح النظرية الاشتراكية في الإعلام وبين الأوضاع الإعلامية في بعض الدول العربية مما قد يجعلها أقدر على تفسير الواقع الإعلامي العربي، فإن الاختلافات بين جوهر النظرية الاشتراكية وأساسها التاريخي وبين السياسات الإعلامية في العالم العربي يجعل من العسير، إن لم يكن من المستحيل، تعميم هذه النظرية على الدول غير الاشتراكية حتى وإن كان هناك بعض أوجه التشابه الخارجي مثل ملكية الحكومات والأحزاب الحاكمة للصحف في العالم العربي، أو لجوء بعض الحكومات العربية إلى استخدام الصحافة كأداة للتنمية القومية. فمن الواضح أن معظم الحكومات العربية قد حددت علاقتها بالصحافة بناء على اختيارات سياسية واقتصادية، وليس طبقاً لاعتبارات أيديولوجية. كما

(1) د. محمد سيد: الإعلام والتنمية، دار المعارف، القاهرة، 1979 ،ص. 109
(2) د. عواطف عبد الرحمن، مقدمة في الصحافة الإفريقية، القاهرة، 1980، ص130

أن الفجوة الطبقية الملحوظة في العالم العربي والتي تتمثل ي وجود قلة ثرية تسيطر على مصادر الثورة الاقتصادية والنفوذ السياسي والثقافي وأغلبية محرومة من الحد الأدنى لمقومات الحياة الآدمية لكريمة، سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو الثقافي، فإن هذا يطرح الطابع الطبقي الواضح للصحافة العربية، وإن كان ذلك لا يمنع في إجماله من وجود بعض الصحف العربية ذات الطابع الاشتراكي ولكنها قليلة جداً . لكل هذه الاعتبارات يصبح من غير الجائز موضوعياً محاولة إجراء هذا التطبيق غير المتكافئ.

وبعد استعراض التصنيفات النظرية للإعلام الغربي والاشتراكي يتضح لنا مدى الصعوبة التي تكتنف أي محاولة لتطبيقها على الإعلام العربي. مما يؤكد وجاهة وحجة المقولة التي تؤكد أهمية الابتعاد عن النظريات الجاهزة والتي تنبع من واقع مختلف، وتستند إلى قيم وأفكار تعكس مصالح قوى اجتماعية ومجتمعات ذلك تاريخ مختلف. ومهما اختلفت الآراء حول الصحافة ودورها في الدول النامية، فمن الضروري مراعاة الإنصاف عند إجراء مقارنة بينها وبين الصحافة في الدول المتقدمة سواء الغربية أو الاشتراكية. ولا يجب أن نتجاهل الحقيقة التاريخية التي تؤكد لنا أن الصحافة الغربية ولك ما أحرزته من تقدم سواء في المجال التكتيكي أو التشريعات الخاصة بحرية الصحافة ما كان له أن يتحقق بهذه الصورة، لولا المرحلة الاستعمارية التي تم خلالها استنزاف الموارد الطبيعية والبشرية لشعوب العالم الثالث، وخصوصاً الوطن العربي الذي لا يزال حتى الآن مكبلاً بالكثير من أشكال السيطرة الخفية والعلنية[1].

وإزاء القصور الموضوعي الذي تتسم به التصنيفات النظريات للإعلام، التي سبق ذكرها في تفسير الواقع الإعلامي في العالم العربي، فقد كان من المتوقع أن يكون هناك إسهام عربي في هذا الصدد. ولكن مما تجدر ملاحظته خلو الميدان الأكاديمي في مجال الدراسات الإعلامية العربية من أية محاولات موضوعية رصينة لدراسة الواقع الإعلامي العربي برصد تطوره والمؤثرات العديدة التي يخضع لها سواء من جانب السلطة السياسية أو القوى الاقتصادية أو أشكال التبعية المختلفة للإعلام الغربي. وذلك بهدف التوصل إلى استنباط القوانين التي تحكم حركة الواقع الإعلامي العربي وتحدد دوره وموقعه على الخريطة العالمية.

سادساً: مظاهر التبعية الإعلامية في صحافة العالم العربي

غالباً ما يراعى عند تحليل التبعية الإعلامية وجود محورين أساسيين لهذه القضية أولهما يتعلق بالبعد المحلي. ويتضمن التبعية للسلطة السياسية من ناحية ملكية الصحف، وسلطة إصدار التشريعات والقوانين الإعلامية التي تخضع لها هذه الصحف ورسم السياسات الإعلامية

(1)Adams .L .Geverson , Media and society , Oxford publisher , London , 2006, p.53

والسيطرة على مصادر الأنباء المحلية من خلال ملكية وكالات الأنباء المحلية، والإشراف على إدارتها، وأخيراً السيطرة على مضامين المواد الإعلامية التي تنشرها الصحف العربية.
المحور الثاني: ويتعلق بالبعد الدولي الذي يتضمن التبعية التكنولوجية للدول الغربية والتبعية السوسيو ثقافية للشركات المتعددة الجنسيات من خلال الإعلانات والتبعية الإعلامية لوكالات الأنباء الغربية ثم التبعية الأكاديمية لمعاهد وكليات الإعلام الغربية.

المحور الأول

يلاحظ حرص الحكومات العربية على فرض سيطرتها الكاملة على وسائل الإعلام، وخصوصاً الصحف بعد الحصول على الاستقلال مباشرة، وكذلك كجزء من استعادة السيادة الوطنية على مصادر التعبير الثقافي والإعلامي. وكما سبق أن رأينا فقد كانت وطأة الصحف العربية على أيدي الحكام في بداية القرن التاسع عشر. وقد كان لذلك آثاره السلبية على تطور الصحافة العربية فيما بعد. إذ أسفر ذلك عن انعدام ثقة القراء بها لارتباطها بالحكومات. ومع توالى الأحداث والتغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدها العالم العربي بعد الاستقلال ضاعفت الحكومات العربية من سيطرتها على وسائل الإعلام ونجحت جزئياً في استخدامها لخدمة القضايا القومية مثل الصراع العربي الإسرائيلي، وقضية التنمية، ولكن كان الاستخدام الأكبر هو تسخيرها لدعم النفوذ السياسي والأيديولوجي لهذه الحكومات من خلال الترويج المتواصل لأفكارها ومواقفها والتأييد المطلق لقراراتها وأساليبها في الحكم. وغالباً ما كان الصراع العربي الإسرائيلي حجة تلجأ إليها الحكومات العربية لتبرير محاربتها للمعارضة وتكميم الأفواه على أساس (أن الوطن في حالة حرب مع إسرائيل وليس هناك مكان بعد لقوى المعارضة). ويسود العالم العربي نمط الملكية الحكومي للصحف سواء من خلال الملكية العلنية المباشرة أو من خلال المعونات غير المرئية والتي تتخذ أشكالاً متنوعة مثل المصاريف السرية للصحف أو الإعلانات والاشتراكات الحكومية.

ولا تخلو الخريطة الإعلامية للعالم العربي من وجود بعض الصحف المستقلة والعديد من الصحف الحزبية التي تعتمد في تمويلها على موارد فردية أو حزبية. والسيطرة الاقتصادية لابد أن تلحقها سيطرة فكرية تتحكم في مضامين المواد الإعلامية التي تنشرها هذه الصحف، فيلاحظ أن أغلب الصحف العربية ذات الملكية الحكومية لا تتسع إلا لوجهات النظر الرسمية، وتنطوي على اتجاه واحد لسريان الإعلام من السلطة إلى الجماهير ولا يوجد اتصال متبادل في اتجاهين. فرسائل القراء نادراً ما تنشر وكذلك الآراء المخالفة لرأي الحكومات. وفي الحالات القليلة التي يسمح فيها بالنشر تتعرض للعديد من التعديلات على أيدي حراس البوابات الإعلامية من رؤساء التحرير وأمثالهم، وتمر المواد الإعلامية التي تنشر بالصحف العربية الموالية للحكومات بعدة

مراحل تتعرض ثناءها للحذف والتعديل والتنقيح والتحوير والإضافة والتلفيق والاقتصار على مصادر إخبارية معينة دون سواها. وذلك بهدف وصولها في النهاية إلى القارئ في صورة ترضي الحكومات العربية وتدعم سلطتها الفكرية ونفوذها السياسي.

وتمارس الحكومات العربية رقابة مشددة على رسائل الإعلام وخصوصاً الصحافة. وتتخذ الرقابة أشكالاً متنوعة فقد تكون قاصرة في بعض الأحيان على موضوعات معينة مثل الأمور الدينية أو المسائل الحساسة في العلاقات الدولية والشخصيات الأجنبية البارزة. ولكنها كثيراً ما تشمل الموضوعات التي تمس أمن وسلامة هذه الحكومات. وغالباً ما تستند الرقابة الصحف العربية إلى قوانين مدونة ولكنها في كثير من الأحيان تستند إلى السلطة التقديرية للحكومات. وتتوافر لدى الدول العربية قوانين للرقابة تطبق أثناء فترات الطوارئ. ومن أبرز أنواع الرقابة التي تلجأ إليها الحكومات العربية الرقابة المسبقة حيث تقدم المادة الإعلامية للرقيب للموافقة عليها قبل النشر، والرقابة بعد التوزيع حيث تتم مصادرة النسخ المعدة للتوزيع من هذه الصحف. ولكن أخطر أشكال الرقابة الشائعة في الصحف العربية اليوم هي الرقابة الذاتية التي يمارسها رؤساء التحرير والصحفيون من تلقاء أنفسهم دون الحاجة إلى وجود رقيب رسمي[1].

أما سيطرة الحزمات العربية على مصادر الأنباء المحلية فهي أشد ما تكون وضوحاً في ملكية الحكومات لوكالات الأنباء العربية. وقد أنشئت هذه الوكالات الثماني عشرة لمواجهة التحيز والتشويه الذي تقوم به وكالات الأنباء الغربية لأنباء وأحداث العالم العربي. وتعد وكالة أنباء الشرق الأوسط أقدم الوكالات العربية. إذ أنشئت عام 1956 لمواجهة التحيز المغرض لوكالات الأنباء الغربية في تغطية أنباء العدوان الثلاثي على مصر عقب تأمين قناة السويس. وهناك ثلاثة أشكال للعمل تمارسها وكالات الأنباء العربية. فهناك الشكل الأول الذي تتبناه كل من الجزائر والعراق وليبيا وعمان والسودان وتونس واليمن الشمالية والجنوبية. وهو يقوم على عدم السماح باستقاء الأنباء الخارجية إلا عبر وكالات الأنباء الوطنية التي تقوم بتلقي هذه الأخبار وإجراء التعديلات اللازمة عليها تنفيذاً لتعليمات السلطة السياسية، ثم تقوم بتوزيعها على الصحف. أما الشكل الثاني فهو يطبق في كل من البحرين ومصر والأردن والمغرب والكويت وقطر والعربية السعودية وسوريا والإمارات العربية، حيث لا تقيم الولايات احتكاراً على استقاء الأنباء الخارجية، بل يسمح للصحف بالاشتراك مباشرة في وكالات الأنباء العالمية. ولكن بالنسبة للأخبار الوطنية فإنها تعد احتكاراً لوكالات الأنباء المحلية. أما الشكل الثالث والأخير فهو مطبق في لبنان فقط حيث تجمع بين نظامين في ملكية وكالات الأنباء فهي تجمع بين وكالة الأنباء الحكومية وبعض الوكالات الخاصة. ورغم أن الهدف الأساسي من إنشاء وكالات الأنباء العربية

(1) انظر: د.محمد سعد ابوعامود ،الإعلام والسياسة في عالم جديد ،الاسكندرية ،دار الفكر الجامعى ، 2008

هو مقاومة الدور السلبي الذي تقوم به وكالات الأنباء العربية هو مقاومة الدور السلبي الذي تقوم بـه وكـالات الأنبـاء الغربيـة ضـد العـالم العربـي ومحاولاتهـا فـي تشـويه الصـورة القوميـة للشـعوب العربية في أذهان العالم الخارجي وتضليل الرأي العام العالمي عن حقيقة ما يدور في الوطن العربي وخصوصاً ما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي. مما ينتج عنه فقدن تعاطف الرأي العام العالمي مع القضايا القومية في العالم العربي وخصوصاً القضية الفلسطينية. ورغم هذا الهدف القومي في أذهان الحكومات العربية عند إنشاء الوكالات، فإن الروح القطرية التي تسيطر على نشاط هذه الوكالات واستخدامها كأداة في تغذية الخلافات السياسية بين الحكومات العربية قد أدت إلى العجز الكامل عن تحقيق هذا الهدف الهام، بل وأصبحت معظم هذه الوكالات تابعة بصورة مقلقة لسيطرة وكالات الأنباء الغربية، كما سنرى في الجزء الخاص بهذه الوكالات. وقد كان أحرى بالحكومات العربية أن توحد جهودها وإمكانياتها في العمل على إنشاء وكالة أنباء عربية تكون الوكالات القطرية الحالية فروعا لها. وتتولى هذه الوكالة التعامل مباشرة مع وكالات الأنباء العالمية. وتقوم بدورها القومي في حماية الاستقلال الإعلامي والثقافي للوطن العربي.

المحور الثاني

وهو البعد الدولي للتبعية الإعلامية، فيتعلق بتلك التبعية التكنولوجية التي تدين بها أغلبية الصحف العربية تجاه المؤسسات الغربية التي تحتكر موارد الاتصال مثل بنوك المعلومات – المصادر الإلكترونية للمعلومات المتخصصة – وكالات الأنباء وصناعة الورق وأجهزة الطباعة والتصوير، وتتضح لنا خطورة الاحتكار الغربي لتكنولوجيا الإعلام إذا علمنا مدى تأثير ارتفاع الأسعار العالمية للموارد الإعلامية الأساسية وخصوصاً ورق الصحف الذي ارتفع سعره في الأسواق العالمية من رقم أساسي 100 سنة 1980 إلى 329 في مايو 1977 واستمر في الارتفاع منذ ذلك الحين. ومن أبرز النتائج السلبية لهذا الوضع هو استغلاله من قبل بعض الحكومات العربية في تطبيق بعض أشكال الرقابة المقنعة. إذ عمدت هذه الحكومات إلى تقييد استيراد ورق الصحف وتوزيعه طبقاً لسياسة محددة تهدف إلى التمييز ضد صحف المعارضة. وهناك مظهر آخر للتبعية التكنولوجية يتعلق بسوء التوزيع الجغرافي لبنوك المعلومات واحتكار الدول الصناعية المتقدمة لجميع الحقائق والمعلومات المتصلة بالنشاط المصرفي والصناعي والتجاري والمعلومات الخاصة بالثروات الطبيعية والأحوال المناخية التي يتم الحصول عليها بالأقمار الصناعية وغيرها. ويؤثر وضع التبعية الذي تعاني منه الدول العربية في هذا المجال تأثيراً خطيراً على خططها الإنمائية ويحرمها من المعلومات الحيوية في مجالات كثيرة وغالباً ما يعوق موقفها التفاوضي عندما نتعامل مع حكومات أجنبية أو شركات غير وطنية[1].

(1) د. عواطف عبد الرحمن، الصحافة العربية في مواجهة الاختراق الصهيوني، مرجع سابق، ص. 44

وفي نطاق الجدل المثار بشأن التبعية الإعلامية لا يمكن تجاهل الدور الهام الذي تقوم به الشركات غير القومية في هذا المجال، إذ لا تكتفي هذه التجمعات الهائلة بتعبئة رأس المال والتكنولوجيا وتحويلهما إلى سوق الاتصال، بل إنها تسوق أيضاً سلعاً استهلاكية ثقافية اجتماعية لا حصر لها تهدف في الغالب إلى نشر أفكار ومعتقدات تؤدي إلى تعميق الاغتراب الثقافي والاجتماعي لدى شعوب العالم الثالث. وتمارس هذه الشركات تأثيراً مباشراً في أجهزة الإنتاج الاقتصادي للدول التي تعمل فيها وتلعب دوراً مهماً في تسويق ثقافتها. وتتعدد الأمثلة في الوطن العربي حيث انتشرت في السنوات الأخيرة فروع وتوكيلات العديد من الشركات المتعددة الجنسية التي توجد مقارها الرئيسية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا الاتحادية وسويسرا وإنجلترا وفرنسا. ويلاحظ أن الأغلبية الساحقة من فروع هذه الشركات توجد في الدول العربية التي كانت تابعة لنفوذ الدولة الأم سابقاً بشكل رسمي أو غير رسمي وخصوصاً إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة. والأهم من ذلك هو أن هذه الدول هي موطن وكالات الأنباء العالمية الأربع وهي الوكالتان الأمريكيتان أسوشيتدبرس ويونيستدبرس انترناشيونال ورويتر البريطانية وآجنس فرانس برس الفرنسية.

ومما يجدر ذكره هنا أن نسبة عالية من البرامج التلفزيونية تستوردها الدول العربية من الولايات المتحدة وفرنسا وإنجلترا. كما أن هناك 21 وكالة أمريكية من مجموع 25 وكالة عالمية تحتكر الإعلان الدولي وتوجد لها فروع رئيسية في كل من السعودية وتونس ولبنان ومصر.

ومن الواضح أن الشركات غير القومية تقوم بدور متزايد الحيوية في الأنشطة الإعلامية والثقافية. وذلك كأحزمة ناقلة، يتم من خلالها ترويج القيم الاجتماعية والثقافية من البلدان الأخرى، مما يؤدي إلى فقدان الخصائص القومي المميزة لثقافات الشعوب التي تعرض لهذه التأثيرات. وتنمو أنشطة هذه الشركات في مجالات توريد البني الأساسية للاتصال وتداول الأنباء وبرامج الإذاعة والبرامج الجاهزة للأغراض التعليمية وإنتاج الكتب والترجمات ووسائل الإيضاح المرئية والحسابات الإلكترونية والأفلام السينمائية وبنوك المعلومات والأجهزة والتدريب وغير ذلك. كما تمارس الشركات غير القومية تأثيرها الرئيسي في تكريس التبعية الثقافية من جانب الدول النامية بالنسبة للدول الرأسمالية المتقدمة من خلال المضامين الإعلامية والثقافية التي تبثها في الصحف ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية[1].

والواقع أن هناك عدداً محدوداً من الشركات التلفزيونية الدولية التي تقوم بإمداد معظم دول العالم الثالث بالبرامج الإخبارية وبرامج الترفيه وتعتمد جميع مؤسسات التلفزيون العربية اعتماداً كبيراً على هذه المواد المستوردة.وحجتها في ذلك هي أن ما تتجه محلياً غالباً ما يكون

(1) يبدو هذا بشكل ملموس في ازدياد حجم المواد التلفزيونية المستوردة في الوطن العربي هي تتضمن البرامج الروائية القصيرة والمسلسلات الطويلة التي تعد أصلاً لمشاهدين من أهل البلد الأصلية (في معظم الأحيان أمريكيين).

أقل جودة مما تعرضه من مواد مستوردة في البرنامج اليومي. وثمة مشكلات كثيرة تطرحها كميات برامج الأنباء والأفلام والبرامج التسجيلية التي تستوردها الدول العربية، ويتم بواسطتها ترسيخ صور الحياة الاستهلاكية في الدول الرأسمالية المتقدمة. كما تتعرض مقومات الشخصية العربية والثقافية القومية للتشويه والمسخ والاغتراب الحاد. ومن خلال الثقافة التجارية التي تقوم بترويجها هذه الشركات عبر الصحف وغيرها يتم تشجيع أنماط وعمليات إنتاجية واستهلاكية لا تلبي احتياجات المجتمعات التابعة. بل تؤدي إلى خلق الإحساس بالحاجة إلى التوسع الاستهلاكي. ويمكن أن يتم هذا بصفة خاصة من خلال العلاقات العامة والتسويق والإعلانات الباهظة التكاليف. ويبرز الدور الخطير لهذه الشركات غير القومية من خلال الإعلانات التي تتضمن محتوياتها قيما استهلاكية تهدف إلى تكريس التبعية الثقافية والاجتماعية من ناحية، فضلاً عما تمارسه من نفوذ وتأثير على الصحافة والإذاعة سواء في اختيار الأنباء أو فرض نوع من الرقابة من ناحية أخرى. وهنا يكمن التهديد الحقيقي لحرية الصحافة وخصوصاً أن معظم الصحف في العالم الثالث لا تستطيع الاستغناء عن المساندة الإعلانية حتى ولو كانت هذه الصحف تابعة اقتصادياً للحكومات. ومع كل ذلك فليس بوسع الشركات العابرة القومية أن تمارس تأثيرها بالصورة التي عرضناها، ما لم تكن النخبة السياسية والثقافية في العالم العربي تمنحها الكثير من التأييد والمساندة. [1]

سابعا: تطور دور وكالات الأنباء الغربية في العالم العربي

في ظل انشغال وكالات الأنباء العربية بالترويج للحكومات العربية والانشغال بمعاركها اليومية ضد قوى المعارضة المحلية وضد الحكومات العربية الأخرى فقدت هذه الوكالة دورها المفترض، وأخلت الساحة تماماً للوكالات الأجنبية. ويمن القول بصفة عامة أن وكالات الأنباء العالمية الخمس التي تحتكر حركة الأنباء حالياً في العالم العربي تعتمد في الأساس على الوكالات الغربية الأربع التي تحتكر حركة سريان الأنباء في العالم العربي منذ نهاية القرن التاسع عشر. ولأن هذه الوكالات قد تأسست وتوطدت قبل ظهور وكالات الأنباء العربية إلى الوجود فقد خلقت أنماطاً لسريان الأنباء وأرست تقاليد للعمل الإعلامي جعلها تتمكن من فرض سيطرتها غير لمباشرة، حتى على أساليب العمل في الوكالات العربية ذاتها.

وقد بدأ نشاط وكالات الأنباء الغربية في العالم العربي في عام 1860 عندما دعت المصالح البريطانية في القاهرة والخرطوم وعدم ومسقط إلى إنشاء شبكة برقية من إنجلترا إلى هذه المدن العربية. فضلاً عن قيام وكالة رويتر باحتكار جمع وتوزيع الأنباء في مناطق النفوذ البريطاني في العالم العربي على امتداد الطريق البرقي، ثم أماكن أخرى شملت العراق وفلسطين.

(1) كاريل سوفانت وبرنارد بينسي: الانتماءات الاجتماعية والثقافية في نطاق الاقتصاد السياسي الدولي لعلاقات الشمال والجنوب – دور الشركات عبر القومية بالأمم المتحدة ، نيويورك، بدون تاريخ، ص112

وفي نهاية الحرب العالمية الأولى احتكرت وكالة هافاس الفرنسية الأنباء الخارجية التي تدخل سوريا ولبنان فضلاً عن احتكارها لجمع وتوزيع الأنباء الخاصة بمنطقة المغرب العربي. وفي سنة 1945 انتقل النشاط من هافاس إلى وكالة الأنباء الفرنسية. أما وكالتا الأنباء الأمريكية أسوشيتدبرس ويونيتدبرس فقد حاولتا كسر الاحتكار الفرنسي الإنجليزي في نهاية الحرب العالمية الثانية. وبدأت نشاطها في الكويت والعربية السعودية منذ 1952. وقد ساعدت أزمة قناة السويس 1956 على كسر الاحتكار البريطاني الفرنسي للأنباء لصالح الوكالات الأمريكية. كما ساعدت على تشجيع وكالة الأنباء السوفيتية (تاس) لتوسيع نطاق نشاطها في العالم العربي، وخصوصاً بعد ازدياد الشعور المناهض للإمبريالية، وبسبب موقف الاتحاد السوفيتي من العدوان الثلاثي على مصر 1956 وقد أنشأ الاتحاد السوفيتي في عام 1961 وكالة نفوستي التي قدمت خدماتها مجاناً للصحف العربية من خلال مكاتبها الملحقة بمكاتب تاس. وتتعامل الوكالتان السوفيتيان مع جميع الدول العربية باستثناء السعودية. (1)

إن احتكار وكالات الأنباء الغربية لعمليات تداول الأنباء ونشرها على الصعيد الدولي قد ترتب عليه نتيجة أساسية لها خطورتها العالمية، وقد سبق أن أوضحناها. وتتلخص في أن جميع دول العالم الثالث تتلقى 80% من الأنباء العالمية من لندن وباريس ونيويورك، وأن هذا الاختلال في تداول الأنباء يمثل الفرق بين كمية الأنباء المرسلة من جانب العالم الصناعي إلى العالم النامي وبين كمية الأنباء المتدفقة في الاتجاه العكسي. ويمكن القول أن وكالات الأنباء الغربية الأربعة لا تخصص إلا حوالي ما يتراوح 20، 30% من أنبائها للعالم الثالث كله. وهناك 35 دولة في العالم ليست فيها أية وكالات أنباء منها ثلاث دول عربية. كذلك لا يوجد لبعض وكالات الأنباء الوطنية مراسلون خاصون. فهي تعتمد اعتماداً كاملاً على وكالات الأنباء الخارجية للحصول على الأنباء الخارجية تماماً، كما تعتمد على المصادر الحكومية بالدرجة الأولى للحصول على الأنباء المحلية. وتوضح إحصائيات التوزيع العالمي لمراسلي وكالات الأنباء العالمية أن أوروبا وأمريكا الشمالية هما الموقعان الرئيسيان لمراسلي الوكالات وأن العالم العربي وافريقيا يأتيان في المؤخرة والجدول التالي يوضح ذلك.

التوزيع العالمي لمراسلي وكالات الأنباء العالمية العام 1974

أمريكا الشمالية: 34%	أوروبا: 28%

(1) Phil Harris: International news media authority and dependence.In introduction to Mass Media in Nigeria; Lagos 1976. P.10

وتحتل وكالة الأنباء الفرنسية مركزاً قوياً في شمال إفريقيا ولبنان؛ لأن نشرتها تصدر بالفرنسية كما تقدم نشرتها مترجمة إلى الإنجليزية في منطقة المشرق العربي. وفي عام 1969 وقعت الوكالة الفرنسية اتفاقاً مع وكالة أنباء الشرق الأوسط لترجمة نشرتها إلى اللغة العربية وتوزيعها على العالم العربي كله، وكذلك فعلت وكالة رويتر ولكن بالنسبة للمشتركين المصريين فقط.

استراليا وآسيا: 17% الشرق الأوسط: 6% (العالم العربي)	أمريكا اللاتينية: 11% إفريقيا: 4%

وتتفرع من النقطة السابقة حقيقة أخرى تؤكد التبعية الإعلامية في العالم العربي. وهي تتعلق بنوع التغطية الإخبارية للأحداث الدولية، فقد أوضحت الدراسات العديدة في هذا المجال أن الأحداث التي تقع في الدول الغربية المتقدمة هي المستهدف الأول في التغطية الإخبارية في صحف العالم الثالث. وذلك عكس ما يحدث في الإعلام الغربي.

وأخيراً نتعرض لأهم مظاهر التبعية الإعلامية في العالم العربي وهي التبعية الأكاديمية لمعاهد وكليات الإعلام الغربية والتي تعتبر في تصوري السبب الرئيسي للقصور النظري الذي تعاني منه الدراسات الإعلامية في العالم العربي. فضلاً عن استمرار خضوعها لمنهج التجربة والخطأ الذي لا يزال يسود الواقع الإعلامي العربي، سواء على المستوى الأكاديمي أو التطبيقي، وتفرض طبيعة القضية (الدراسات الإعلامية في العالم العربي) ضرورة تناولها على مستويين:

المستوى الأول: ويتعلق بقضية التدريس وإعداد كوادر إعلامية متخصصة.

أما المستوى الثاني: فهو يتعلق بقضية البحوث والدراسات الإعلامية، سواء تلك التي تقوم بها معاهد وكليات الإعلام بالجامعات العربية، أو التي يتم إنجازها في المراكز العلمية المتخصصة مثل المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بمصر أو اتحاد الإذاعات العربية.

وبالنسبة للمستوى الأول الخاص بتدريس الإعلام في العالم العربي فهناك 16 مؤسسة أكاديمية تتراوح ما بين المعاهد والأقسام وكلية واحدة (جامعة القاهرة) لتدريس الإعلام بالوطن العربي.وتحتل مصر مكاناً رائداً في هذا المجال، إذ بدأت بها هذه الدراسات عام 1939، بإنشاء معهد الصحافة والتحرير والترجمة التابع لكلية الآداب بجامعة القاهرة ثم تحول إلى قسم للصحافة في عام 1954 فكلية مستقلة للإعلام في عام 1972. وقد توالى إنشاء معاهد وأقسام الإعلام بالجامعات العربية منذ منتصف الستينات. وتعاني معاهد وأقسام الإعلام العربية من جملة مشكلات تنحصر في نقص الكوادر الأكاديمية المتخصصة وانفصام العلاقة أو ضعفها بين هذه المعاهد والمؤسسات الإعلامية والصحفية في العالم العربية وضآلة الإمكانيات الخاصة بالتدريب أو وجود مكتبات أكاديمية عصرية، غير أن أخطر هذه المشكلات على الإطلاق هو خضوع البرامج الدراسية بهذه المعاهد للمؤثرات الغربية وذلك بنسب متفاوتة. ويتضح ذلك في عدة أمور أبرزها مضامين المناهج والمواد التي تدرس بالمعاهد الإعلامية العربية والمنح الدراسية والبعثات، وفي تصميم النظم الدراسية بهذه المعاهد. ومن الملاحظ أن هناك مدرستين تسيطران على

الدراسة الإعلامية العربية أولاهما المدرسة الأمريكية ويتضح نفوذها بشكل متزايد في دول المشرق العربي (لبنان والسعودية ودول الخليج والسودان).

وتمارس نفوذا سافراً في كل من لبنان ومصر من خلال أقسام الإعلام بالجامعة الأمريكية في كل من بيروت والقاهرة.

أما المدرسة الثانية فهي المدرسة الفرنسية في الإعلام ويبدو نفوذها واضحاً في معاهد الإعلام بالمغرب العربي (تونس – الجزائر – المغرب).

وتفتقد المناهج الإعلامية بالمعاهد العربية الرؤية القومية الشاملة لمتطلبات واحتياجات الوطن العربي إعلامياً مما يترك آثاره السلبية على تكوين الكوادر الإعلامية المتخصصة، وعلى نوع البحوث التي تقوم بها هذه الكوادر وخصوصاً رسائل الماجستير والدكتوراه. حيث يلاحظ أنها تفتقر إلى وجود فلسفة عامة تحدد أولويتها على المستوى القطري أو القومي. كما تبرز تبعيتها المنهجية في أساليب تصميمها وإجرائها مما يؤثر على عائدها الأكاديمي.

أما المستوى الثاني الخاص بالدراسات والبحوث الإعلامية في العالم العربي فهو أكثر قدرة على توضيح أبعاد التبعية الأكاديمية. إذ يلاحظ عموماً فقر المكتبة العربية فيما تضمنه من دراسات ميدانية أو مؤلفة عن الإعلام العربي. هذا من ناحية حجم البحوث، أما من ناحية أنواعها (تأليف – ترجمة – دراسات ميدانية) فيلاحظ أن الكتب المؤلفة قليل منها ما يتسم بالأصالة والارتباط بقضايا الإعلام العربي المعاصر مثل (تاريخ الصحافة العربية والتشريعات الإعلامية في العالم العربي، أنماط الملكية في الصحافة العربية، والصحافة العربية والصراع العربي الإسرائيلي، وعلاقة الصحافة العربية بالسلطة السياسية، وموقف ودور الصحافة العربية في التنمية القومية، ومشكلات التوزيع والطباعة، ودور الإعلانات في الصحافة اليومية المعاصرة). [1]

أ- أحمد الصاوي وحمدي قنديل: معاهد وكليات الإعلام بالوطن العربي، جامعة الرياض، 1979 .

ب- حمدي قنديل: التدريب الإعلامي في الوطن العربي، ندوة الدراسات الإعلامية، الرياض، 1979 .

وللإنصاف لابد أن نشير إلى أنه كانت هناك بداية تستحق التشجيع في هذه القضايا والموضوعات، تقوم بها المدرسة الإعلامية المصرية ولكن تعترضها جميع الصعاب التقليدية المعروفة مثل نقص الإمكانات خصوصاً في مجالي النشر، وعدم تفرغ أعضاء هيئات التدريس للتأليف.فضلاً عما تعانيه البحوث الميدانية من عقبات وخصوصاً أنها تحتاج لفرق بحث جماعية تتولى مسئولية إجرائها ونشرها ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال مراكز البحوث القومية أو المؤسسات الإعلامية علاوة على المعاهد الإعلامية ذاتها.

المبحث الثاني
واقع الصحافة في العالم العربي

خلافا لما هو عليه الحال في كثير من المجتمعات لازالت الصحيفة المطبوعة في المجتمع العربي بعامة شبه غائبة عن الحضور الواضح في النسق الثقافي اليومي للناس بل إن عبارة "كلام جرائد" التي ترد في الخطاب العربي الشعبي تعطي مؤشرا نفسياً يُلخص جزءا من الصورة الذهنية لمحتوى هذه الصحف، وأهميتها المرجعية عند القاريء العربي[1].

وفي هذا السياق تشير الإحصائيات الدولية إلى ضعف استهلاك الصحف اليومية في كثير من الأقطار العربية مقارنة بكثير من بلدان العالم و يمكن أن يعزى سبب تواضع أرقام توزيع الصحف العربية إلى العديد من العوامل لعل من أبرزها ارتفاع نسبة الأمية في كثير من البلدان العربية حيث يوجد حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد ما يعادل 70 مليون أمي عربي، وتصل نسبة الأمية في بلد عربي مثل موريتانيا إلى ما يزيد عن نصف عدد السكان (53٪). كما يمكن أن يعزى تراجع مقروئية الصحف العربية أيضا إلى كثرة المحاذير السياسية والرقابية التي ساهمت في إعاقة انطلاقة مسيرة الصحافة العربية منذ سنوات نشأتها الأولى في القرن التاسع عشر، حين كان معظم الدول العربية – آنذاك- خاضعة إما للخلافة العثمانية أو بشكل أو بآخر للاستعمار الأوروبي. و ربّما هذا ما برّر الهجرة (الأولى) لبعض الصحف العربية إلى خارج الوطن العربي بين الأعوام 1800- 1929م بحيث أصدر العرب في المهاجر (خارج حدود الوطن العربي) آنذاك قرابة 205 صحيفة ومجلة في الأمريكتين و 107 في أوروبا من بين 3.023 مجلة تصدر حينها كما أوردها مؤرخ الصحافة العربية فيليب طرازي[2].

توزيع الصحف اليومية بالنسبة لعدد السكان

(1) انظر: فايز الشهري، الصحافة الإلكترونيّة: مدخل إلى الأسس والمفاهيم، الرياض، المؤلف، 2003.
(2) فيليب طرازي، تاريخ الصحافة العربية بيروت: دار صادر،1992

في العالم العربي مقارنة مع بعض دول العالم (1994)

العرب	عدد النسخ لكل ألف من السكان		العالم
	عدد النسخ	الترتيب	عدد النسخ
الكويت	387	1	735 هونغ كونغ
الإمارات	136	2	596 النرويج
لبنان	110	3	576 اليابان
السعودية	58	4	468 فنلندا
الجزائر	51	5	460 السويد
الأردن	47	6	394 كوريا
تونس	45	7	371 سويسرا
مصر	43	8	344 بريطانيا
عمان	29	9	329 هولندا
العراق	26	10	316 بلجيكا
السودان	24	11	313 ألمانيا
سوريا	19	12	308 الدنمرك
اليمن	15	13	301 سنغافوره
المغرب	15	14	299 رومانيا
ليبيا	13	15	298 النمسا
الصومال	1	16	296 التشيك
موريتانيا	1	17	271 اسرائيل

المصدر فايز الشهري، مرجع سابق،ص.18

وهكذا ظلت حظوظ الصحف العربية بين مد وجزر تبعا للأحوال السياسية والاقتصادية فيما بين الحربين العالميتين، ونتيجة التأثيرات السياسية المتناقضة أحيانا على العلاقات العربية – العربية في فترة الحرب الباردة نتيجة استقطاب أيدلوجيات الدول الكبرى لبعض الأنظمة، والمفكرين والصحفيين فقد تأثرت مقروئية الصحافة العربية بشكل كبير خاصة في مجال محدودية قاعدة القراء[1]، حيث أُشغلت الصحافة العربية عبر هذه الحقب السياسية بتيارات كل مرحلة ولونها السياسي والأيدلوجي[2]. و ربما هذا احد أسباب قيام بعض الصحفيين العرب بموجة ثانية من الهجرة (إلى لندن وباريس بشكل أكثر تحديدا) في النصف الثاني من السبعينات (بسبب

(1)Boyd, D. Broadcasting in the Arab World. Ames, Iowa: Iowa State University Press,2001
Walter, A. Mass Mediations: New Approaches to Popular Culture in the Middle East and Beyond. Berkley, California: University of California Press, 2009
(2)Rugh, A.W. (1987) *The Arab Press,* 2 edn. Syracuse University Press

الحرب اللبنانية) ، ثم بشكل اكبر في الثمانينات (نتيجة الخلافات العربية) ومع هذه الموجة ظهر نوع من المحتوى الإعلامي المهجري الجديد اكتسب قوة مؤثرة في العالم العربي وان لم يخل من مظاهر الاستمالات والتجاذبات من قبل القوى السياسة العربية المتناقضة[1].

ومن الممكن تناول واقع الصحافة العربية في بعض الدول ولك على النحو التالي:

أولا: الصحافة في المملكة العربية السعودية

في المملكة العربية السعودية عرفت منطقة الحجاز الصحافة منذ وقت مبكر في العهدين العثمانيوالهاشمي، ولكن تاريخ الصحافة السعودية يعود إلى 15 جمالأولى 1343هـ الموافق 12 كانون أول (ديسمبر) 1924م وهو عام دخول الملك عبد العزيز مكة المكرمة حيث أصدرتوجيهاته بصدور صحيفة أم القرى لتكون أول صحيفة حكومية تصدر في العهد السعودي واستمرت الصحف تصدر فيما عرف بصحافة الأفراد[2] حتى المرحلة الثانيةفي تاريخ الصحافة السعودية التي عرفت بمرحلة الاندماج أو الدمج، إذ تم إصدار نظام يشجع اندماج كل صحيفتين أوأكثر لتصدر في صحيفة واحدة إما بمسمى جديد أو إبقاء اسم إحدى الصحف المندمجة وذلك نهاية الخمسينات الميلادية (الشامخ،1981). واستمرت هذه المرحلة حتى عام 1383هـ حيث صدر نظام المؤسسات الصحفية الذي انتظم به العمل الصحفي تحت مؤسسات صحفية، وشهدت التنظيمات الحكومية بعد هذه المرحلة إصدار نظام السياسة الإعلامية في 1402/10/20هـ، ونظام المطبوعات والنشر وتاريخ 1421/9/1هـ، ونظام المؤسسات الصحفية الجديد في 1422/4/25هـ. وكانت مؤسسة عسير للصحافة والطباعة والنشر التي تتخذ من مدينة أبها مقرا لها آخر المؤسسات الصحفية التي أصدرت صحيفتها " الوطن " اليومية في 1 شعبان 1421 الموافق 28 أكتوبر 2000م.

وحظيت الصحف السعودية خلال مراحل تطورها بدعم الدولة لها في العديد من المجالات مثل تخصيص قطع أراض مجانية والمساعدة في الحصول على قروض لبناء مقرات، كما حظيت الصحف بالإعفاءات الجمركية على مستلزمات الورق والطباعة والمعدات المختلفة، وتدفع الصحف رسوما رمزية مقابل النقل بواسطة البريد أو أسطول الخطوط السعودية المملوك للدولة كما أن الحكومة تشتري مساحات للإعلان سنويا من كل الصحف المحلية[3].

وجميع الصحف السعودية تصدر بقرار ملكي، وهي تخضع للرقابة. وفقا لنظام المؤسسات الصحافية. ويتم إصدار قرارات تعيين رؤساء التحرير للصحف بواسطة وزير الثقافة

(1) علي شويل القرني، ، الخطاب الإعلامي- العربي والسعودي نموذجا ، الرياض: مطبعة الجريد.،2002

(2)بدأت هذه المرحلة عام 1350هـ - إبريل 1932م بصدور صحيفة صوت الحجاز (البلاد حاليا) كأول جريدة أهلية

(3)Alshehri, Fayaz A. (2000) Electronic Newspapers on the Internet: A study of the production and consumption of Arab dailies on the World Wide Web.Ph.D. Thesis, Department of Journalism Studies, University of Sheffield.

والإعلام. وتمتلك الحكومة وكالة الأنباء السعودية، التي يُستدل بها لغرض اتخاذ القرار بشأن نشر الأخبار الخاصة بالقضايا الحساسة من عدمه.

وقد وصل عدد الصحف السعودية والتي تصدر بشكل يومي إلى 84 صحيفة يومية تتنوع مابين ورقية والكترونية .كما يُذكر أن السعودية تعتبر أكبر سوق للصحف والقنوات الفضائية في المنطقة بأكملها .. بالرغم من أن السعودية لاتسمح للقنوات الفضائية بأن تبث برامجها في أراض المملكة .ومن اشهر الصحف السعودية جريدة الجزيرة وجريدة الرياض وجريدة الوطن وجريدة عكاظ وجريدة المدينة والشرق الاوسط...وغيرها[1].

وهناك بعض المواقف التي تعرض لها مثقفون وإعلاميون سعوديون خلال تجربة الصحافة السعوديةفي الفترة الممتدة بين 1991و 2007. قضيتان من القضايا المذكورة كانت قبل تأسيس هيئة الصحافيين السعودية وهي قضية إقالة رئيس التحرير السابق ليومية الوطن قينان الغامدي وإبعاد الصحافي فارس بن حزام معه.

قينان الغامدي : تمت إقالته بعد نشره عدداً من المواضيع الجريئة والتي تهاجم المجتمع السعودي وثقافته. بعد إقالة الغامدي ظل يكتب عموداً يومياً تحت عنوان (صباح الوطن) واستمرت تلك الشكاوى والتذمرات حتى حان موعد إيقافه عن الكتابة، لكن الغامدي رفض العودة إلى الكتابة بعد إيقاف دام شهراً ثم عاد للكتابة وتم إسناد رئاسة تحرير صحيفة الشرق له. في خطوة أعتبرها الكثير توزيع أدوار مسبق

فارس بن حزام : ابعد من الوطن مع رئيسه السابق قينان الغامدي، وتوجه بعدها لصحيفة جريدة الشرق الأوسط، ليجد المصير نفسه بعد نشره تقارير ومعلومات عن تنظيم القاعدة في السعودية تحامل فيها على المجتمع السعودي بصفة عامة وعلى التوجه الإسلامي بصفة خاصة. ولذلك وجد طريقه بعد الشرق الأوسط في قناة العربية في دبي.

د.عوض القرني :تم منعه من الكتابة في الصحف السعودية في فترة الثمانينات والتسعينيات بسبب مخالفته لتوجه رؤساء تحرير الصحف السعودية التي سيطر عليها التيار اليساري والليبرالي إذ أنه ينطلق من توجه إسلامي معتدل ،، إلا أنه عاد للظهور الإعلامي بعد موجة الانفتاح الإعلامية وفك الاحتكار وظهور القنوات الفضائية والصحف الإلكترونية.

جمال خاشقجي : رئيس تحرير الوطن السعودية الحالي ورئيساً سابقاً لها. دامت رئاسته للتحرير (52) يوماً فقط لكن ضغوطاً من رجال دين متشددين أدت إلى إبعاده من منصبه وذلك بعد نقد الصحيفة المتواصل لجهاز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في السعودية ليأتي مقال

(1) انظر: وزارة الاعلام ، المملكة العربية السعودية ، الإصدار السنوى ، الرياض ، مطابع الرياض ، 1433هـ

الكاتب خالد الغنامي بعنوان (الوطن والمواطن أهم من ابن تيمية) والذي كان قاصمًا لظهر خاشقجي فكانت الإقالة.

صالح لشيحي، الكاتب في جريدة الوطن كتب مقالاً بعد اكتشاف حقول جديدة للغاز وقال إن هذه الآبار لا تسمن ولا تغني من جوع وطالب وزير البترول والثروة المعدنية بعدم التصريحات المتوالية بعد اكتشاف أي آبار لأن (لعاب) المواطن يسيل بعد كل تصريح أملاً في زيادة الدخل، ومع هذه المطالبة البسيطة من الكاتب المتألق كان قرار الإيقاف الموقت. لكن الشيحي كان من أكثر الكتاب عرضة للإيقاف من فترة لأخرى. وقد تم استضافته على حساب وزارة التعليم العالي كملحق ثقافي في سفارة المملكة بلندن مما به إلى التوقف تماماً عن مهاجمة الوزارة بل والاصطفاف معها في جميع مواقفها.

عبد العزيز السويد، كاتب في يومية الحياة حاولت وزارة الثقافة والإعلام إيقافه بعد أن أوقفت صدور صحيفة الحياة لعدة أيام، ولكن مسؤولي الصحيفة رفضوا الانصياع للأمر ولا يزال يكتب. وكان سبب المشكلة مقالات للسويد عن ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة في السعودية وانتقادات صريحة لوزير التجارة السعودي.

طارق الغامدي تم فصله من عمله بعد نشره اختلاسات في سكك الحديد ولم تقف معه هيئة الصحافيين السعوديين فتم فصله من عمله وبعده قامت صحيفة الشرق الأوسط باحتضانه صحافيًا معها.

روضة الجيزاني، وهي صحافية سعودية عملت في صحيفة الجزيرة لمدة طويلة، ثم جاءها عرض من صحيفة " العربية " التي لم تصدر بعد، وحين قدمت استقالتها من الجزيرة والتحقت بالعربية، وبدأت العمل الداخلي جاء قرار فصلها، بعد مضي ثلاثة أشهر فقط، فتقدمت بشكوى رسمية ضد رئيس التحرير إلى هيئة الصحافيين السعوديين ولم تحقق حتى الآن أي نتيجة. والقصة نفسها حدثت مع الإعلامية منيرة القحطاني[1].

ثانيا: الصحافة في لبنان

تبّين دراسة التاريخ اللبناني الحديث أن الصحافة اللبنانية منذ بدء انتشارها العام 1858 وحتى أواخر القرن التاسع عشركانت مفتونةً بالمسائل الدينية واللاهوتية المغلّفة بالوطنية واليقظة القومية والطموح الى الإستقلال، لكنها كانت محكومة بالقيود إذ لم يكن هناك قبل قانون السلطان عبد العزيز العام 1864 أي قانون للصحافة لا في لبنان ولا في البلدان الخاضعة للسيطرة

(1) راجع تقرير المنظمة العربية لحقوق الانسان، حرية الصحافة في العالم العربي، بيروت، 2011/2010

العثمانية ولمزاج الباب العالي في اسطنبول الذي كان محصورًا بوزارتي المعارف والداخلية. ويبدو أن زيارة عبد العزيز الى باريس قد طبعته بعراقتها الديمقراطية، بغضّ النظر عن تقديسها للحرّيات، وحرية الصحافة المسؤولة، ما جعلنا نشهد ظهور 6 صحف و10 مجلاّت في بيروت بين العامين 1865 و1876. وقد منح خلفه السلطان عبد الحميد العام 1876 الصحافة وهم الحرية عندما كرّسها في المادة 12 من الدستور العثماني والذي جاء إعلانه العام 1908، وصدر بعده العام 1909 القانون العثماني للصحافة الذي منح حريات أوسع للصحافيين[1].

<u>برزت الصحافة الوطنية الجامعة، إذن</u>، مع بدايات النصف الثاني من القرن التاسع عشر في لبنان ومصر وسوريا وغيرها من البلدان التي كانت تابعةً للسلطات التركية العثمانية أو للنفوذ والسيطرة الغربّيين. وقد اضطلعت هذه الصحافة بأدوار وطنية بارزة، ساهمت جذريًا في الاستقلال الذي كان العرب يسعون إليه. وحملت معالم التغيير بالرغم من القوانين الخاصة بالمطبوعات التي كانت تضيّق على الكتابة، وتحول دون انتشار الأفكار التحرّرية. ويمكن القول إن الصحافة كانت أداةً فاعلة في النضال للتخلّص من السيطرة الأجنبية. وفي المقابل، علت الروح المناوئة للإحتلال العثماني والمطالبة بالإستقلال بعد إعلان الدستور العثماني بين العامين 1908 و1914 حيث نعمت الصحف اللبنانية بعهدٍ واسعٍ من الحرية وكان التشهير علًنا بالعثمانيين. ثّم دفعت أحداث العام 1860 بالعديد من اللبنانيين الى مصر.

وأخذت الصحافة "تتقي في الربع الأخير من القرن التاسع عشر على أيدي كتّاب كبار مثل سليم البستاني[2] (الذي أصدر "الجّنة" في بيروت العام 1870، وكانت أسبوعية تجارية أدبية. وقد اتفق المعلم بطرس البستاني صاحب "الجنان" وسليم البستاني صاحب "الجنة" وخليل سركيس صاحب "لسان الحال" على ضّم هذه الصحف مجتمعة في صحيفة واحدة)، وأحمد فارس الشدياق الذي أصدر"الجوائب" في اسطنبول العام 1860، وأديب اسحق، وابراهيم اليازجي، ويعقوب صرُّوف، وفارس نمر، وعبد الرحمن الكواكبي، وخليل سركيس، وسليم سركيس، وجرجي زيدان، وكل ذلك في سبيل الإستقلال الوطني والتماس الحرّية[3].

<u>تبنت نقابة الصحافة في 25 / 2 / 1974 شرعة الاخلاق التي وضعتها عمدة النقابة برئاسة النقيب رياض طه وفي ما يلي نص شرعة الأخلاق أو "شرف المهنة".</u>

(1) كمال الصليبي، "تاريخ لبنان الحديث"، دار النهار للنشر، بيروت، 1969، ص 167.

(2) (1847-1884)، ابن المعلم بطرس الذي أسس العام 1860،"نفير سوريا"، ثاني جريدةٍ صدرت في بيروت، وكانت تتمحور في مضامينها على الوحدة الوطنية في لبنان إثر مذابح 1860 كما أسس"الجنان" العام 1870، وكان شعارها"حب الوطن من الإيمان"، وبعد وفاته العام 1833تحوّل امتيازها الى ابنه سليم ثم نجيب وتوقّفت عن الصدور العام 1887. ولد في عبيه، قرأ العربية على الشيخ ناصيف اليازجي. ساعد أباه في وضع دائرة المعارف، وكتب ونشر في التاريخ. راجع: المنجد في اللغة، ص 74.

(3) انظر: د. نسيم الخوري، الصحافة اللبنانية ودورها في أزمنة السلم والحرب، كلية الإعلام والتوثيق، بيروت،2011

1- أن الصحيفة مؤسسة تقوم بخدمة عامة ثقافية إجتماعية وطنية قومية إنسانية. وتلتزم المطبوعة بمسؤولية أمام الضمير المهني وإزاء القارىء. وتلتزم المطبوعة بالصدق والأمانة والدقة وبسرية المهنة.

2- المطبوعة ملك القراء ولهم فرصة التعبير عن حق الرد والتصحيح . وللصحيفة أن تعبىء الرأي العام دفاعاً عن البلاد وعن الحق والعدل. وتتجنب الصحيفة إثارة التعصب وإثارة النعرات والقدح والتحقير.

3- الأنباء المختلفة أو المحرفة ليست صالحة للنشر. والإفتراء أو الإهتمام دونما دليل يسيء الى الصحافة.

4- تتحاشى الصحيفة نشر الأخبار غير الموثوق بصحتها. كما تتحاشى الصحافة نشر المواد من شأنها تشجيع الرزيلة والجريمة.

5- احترام سمعة الفرد وتصون كرامته وحياته الشخصية. كما ان الشتم والتهويل والإبتزاز من صفات الصحافة الصفراء. الى جانب ان المهاترات الشخصية تحط من كرامة المهنة. هذا الى جانب عدم اللجوء إلى وسائل غير مشروعة لإقتناص الأنباء والأسرار. كما ان السبق الصحفي يأتي بعد المصلحة العامة.

وقد اكد مبدأ حرية الإعلام في القانون اللبناني على عدة ركائز اهمها

1- تعريف الحريات العامة: مجموعة الحقوق التي باتت الشعوب تعتبرها حقوقاً طبيعية كالحرية الفردية – حرية الفكر – حرية التعبير – حرية الإجتماع – حرية الدين – حرية التملك.

2- حرية التعبير والإعلام في الوثائق العالمية: إعلان حقوق الإنسان والمواطن سنة 1789 عن الجمعية التأسيسية للثورة الفرنسية كان بمثابة أول وثيقة رسمية " لا يجوز التعرض لأي إنسان كان مهما كانت آراؤه شرط أن لا يحدث التعبير عنها تعكيراً للنظام العام الذي يعنيه القانون.

- المادة (11): إن حرية الأفكار والآراء من أهم حقوق الإنسان حيث أن لكل مواطن الحق في الكلام والكتابة والطباعة بحرية على أن يتحمل نتيجة سوء استعماله هذه الحرية أمام القانون.

- المادة (19) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في الجمعية العامة للأمم المتحدة في باريس عام 1948 لكل فرد الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في طلب المعلومات والأفكار وتلقيها ونشرها بأي وسيلة دون اعتبار الحدود.

- وورد في إعلان إستقلال الولايات المتحدة الأميركية 4 / 7 / 1776 النص التالي: "إن البشر أجمعين إنما خلقوا متساويين وقد منحهم خالقهم بعض الحقوق غير القابلة للتصرف ومن بينها الحياة والحرية والسعي لتحقيق السعادة."

3- حرية التعبير والإعلام في القانون اللبناني: المادة 13 من الدستور 1926 المعدل عام 1990 "حرية إبداء الرأي قولاً وكتابة وحرية الطباعة وحرية الإجتماع وحرية تأليف الجمعيات وكلها مكفولة ضمن القانون"

- قانون المطبوعات 1962 يؤكد على حرية الإعلام "المطبعة والصحافة والمكتبة ودار النشر والتوزيع حرة ضمن القوانين العامة وأحكام قانون المطبوعات".

وعلى الجانب الآخر فقد كانت الصحف في بدايات الحرب 1975-1982 بالإضافة إلى الإذاعة والتلفزيون الرسمي تشكل ملف الإعلام كلّه. وكانت هذه الصحف في مطبوعاتها المتنوِّعة من يومية وأسبوعية وشهرية تعاني وتمثّل عددًا من المواقف والتعقيدات لا مثيل لها حيث كان يصح طرح علامات الاستفهام حول دورها: هل هي شريك في التطور والرقي الوطني أم أنها باب للمنافع غير السياسية، وببساطة كلية أداة للنفع الشخصي غير السياسي الذي "لم يكن يؤدي إلا إلى طغيان الفوضى والإساءة الى النظام اللبناني بكل مقوماته وتقويض دعائمه"[1].

لقد اعتمدنا في تكوين صورة واضحة عن تلك المرحلة، مجموعة من الأرقام(31) الخام فقرأناها وقارنّا في ما بينها واستخرجنا بعض المعطيات والحقائق التي تساعد في رسم صورة تلك الفترة من حروب الإعلام: أحصينا في لبنان في تلك المرحلة (حتى العام 1977) 99 مطبوعة سياسية بين يومية وأسبوعية وشهرية وغيرها (ونعني المطبوعات التي كانت تصدر مرّة أو أكثر في العام الواحد للحفاظ على حقّها في الصدور، أي امتيازها) تتوزع بين 36 ناشرًا من الطوائف الإسلاميّة مقابل 63 ناشرًا من الطوائف المسيحية. ويجد الباحث من بينها 29 مطبوعة اعتبرت مستقلّة أي أنها غير منتمية إلى أية جهة حزبية محلية أو إقليميّة أو دولّية بقدر انتمائها إلى لبنان، مقابل 70 مطبوعة أخرى صُنّفت وفقاً للهويات الآتية: يسارية، شيوعية، مصرية، عراقية، يمينية، سعودية، جبهة وطنية، علمانية (تابعة للحزب السوري القومي الاجتماعي والتي صنفها الباحث في جداوله أيضًا مسيحية وفقاً لطائفة مؤسس المطبوعة)، بعثية، ليبية، نجادة (تابعة لحزب النجادة)، غربية، فدائية (تابعة للفصائل الفلسطينية المتعددة)، نقابية، مهاجرة. ويعطي هذا التصنيف، بالرغم من مجافاته للموضوعيّة، صورة واضحة تمثّل، ربّما، لوحة صراعات الصحافة المكتوبة في لبنان.

(1)AnisMoussallem, "La presselibanaise", Librairiegénérale de droit et de jurisprudence, Paris, 1979,p. 307

كان من الممكن رصد صحف طائفيّة مثل "الشراع" و"نداء الوطن" و"العمل" و"الجمهوريّة" وغيرها، وكلّها ذات توجّه مسيحي، مقابل "صوت العروبة" و"بيروت المساء" و"اليوم" وغيرها، وهي ذات توجّهات إسلاميّة. وفق هذين الاتجاهين العريضين كنا نشهد حماسًا إعلاميًا سياسيًا في مجمله ينضح بردود الفعل المذهبية والطائفيّة، وخصوصًا في هذه المطبوعات، التي اتخذناها على سبيل المثال لا الحصر، والتي كادت تنسي الصحافيين المهمة الرسولية التي تتّمتأديتها أساسًا في أبعادها الراقية. لقد تعمّقت الهوّة بين الثقافتين العربية والإسلامية من جهة، واللبنانية والغربية من جهة أخرى، وآلت إلى خلق ثقافة خاصة بلبنان لا يمكن النظر إليها بسلبيّة أو دليل تناقض وتنافر وحسب، بل يمكن رؤيتها من زاوية إيجابيّة أيضًا كونها أغنت الوحدة الوطنية وتفاعلاتها[1].

ومن ثم يمكن القول انه من صحافة الإستقلال إلى إعلام السلام ومعه إعلام المقاومة والممانعة في لبنان، بالإضافة إلى العديد من المخاطر الإعلاميّة التي أبدلت الفوضى بالاحتكار الإعلامي بما يضمن التوازن المذهبي، ويحفظ الحصص الإعلانية لا الإعلامية، تاريخ يعكس تحولات الطوائف في لبنان دولاً مقفلة. لكل طائفة عدّتها الإعلامية وبرامجها الخاصة، الأمر الذي يظهر لبنان مجددًا، وكأنه في حربٍ أهلية باردة. يمكن أن تندلع في أي وقت إذا تهّيات لها الظروف، بصرف النظر عن الأحداث الطائفية المتنقلة بين بيروت العاصمة والشمال والبقاع. وترسم هذه العدّة، بصيغة الجمع، صورة تقريبية لملف الإعلام في لبنان: إعلام رسمي غير واضح ومحور تجاذب وشبه غائب، وقد ضاعف من غيابه، عزوف الرئيس السابق العماد إميل لحود عن الإهتمام بالإعلام، ونتمنّى بأن يعير عهد العماد ميشال سليمان الإعلام اهتمامًا أكبر وأفعل. إعلام حروب وبقايا أحزاب، إعلام طوائف ودول خارجيّة وهواة، وأكثر من هذا كلّه إعلام مسؤولين وأفراد يمثّلون السلطة في معظمهم ولا يمثّلونها بالنسبة إلى عددٍ كبير من اللبنانيين الذين بدوا يبحثون عن السلطة والسيادة في الوقت نفسه. وتبدو الصحافة المكتوبة تتعرّض للحصار المالي، كما يحاصَر المرئي والمسموع، ويتضاءل تأثير الإعلام اللبناني عربيًا مقابل إعلام الابتذال والترفيه والجذب في هبوط ملحوظ على أنقاض الجودة والمضمون والموقع الإعلامي.

<u>وتبدو الوسائل الإعلاميّة "سلطة" فوق كل "السلطات" المنحسرة</u> وليست السلطة الرابعة، إذ تتقدّم صورة المسؤول أحيانًا كثيرة، وبوحي منه، على صورة المؤسّسة والدولة والمواطن. "أنا" المسؤول بدلاً من "نحن" الدولة. وتقودنا الصورة العامّة إلى إيراد الملاحظات الاستنتاجيّة الآتية:

(1) راجع: مي العبدالله سنو، "الاتصال في عصر العلومة"، الدار الجامعية، بيروت، 1999

1 - سقوط الصو رة الرسمية والخاصة التي تحكم علاقات المُطْعِم والمتلقي بالمعاني السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتي تبدو خاضعةً لشرخ متعدّد الأبعاد: شرخ بين النص أو رموز السلطات، وشرخ بين الجمهور اللبناني ووقع النصوص لديه، وأساسًا بينه وبين النص كونه يجهله تمامًا، ولا قيمة تطبيقيّة له. يُضاف إلى ذلك شرخ بين تعدّدية النصوص وتفسيراتها التي تبلغ حدود التناقض والتنازع في أغلب الأحيان.

2 - يفشل هذا الخلل المتعدّد في تسويق صورة الدولة داخليًا، ما يعكسها غير صلبة أو متماسكة على المستويين الاقليمي والدولي، وهنا تتضاعف الإشكاليّة.

وتبدو الصورة غير واضحة المعالم كلّياً إذا ما قرأها الباحث عبر التحولات الضخمة الحاصلة في المنطقة الشرق أوسطية، وتأتي كلُّها مصحوبةً بلازمة "السلام بين العرب واسرائيل"، حيث يبدو البيت اللبناني مرمًيا في مشاكل وحروب وخراب لا يقوى اللبنانّيون على فهمها أو تفسيرها أمام الهجرات والتوطين ومخاوف الجمود والانتظار والانهيارات التي قد تفضي إليها أحداث المستقبل.

وحاليا يوجد في لبنان 110 صحيفة ومجلة منا بينها 14 صحيفة يومية ن ضمنها ثلاثة تصدر بلغات أجنبية هي الأرمنية والفرنسية والإنكليزية. تتحدث الأرقام المتداولة عن نسبة تتراوح بين الثمانين ألفا والمائة ألف عدد تباع يومياً موزعة على الصحف الأربعة عشر مجتمعة. أما القراء فيتراوح عددهم بين 320 ألفا و400 ألف قارئ[1].

ودفع الصحفيون اللبنانيون أثمان غالية بسبب مواقفهم، فقد اغتيل جميل مروة وجبران المتني في أواخر ستينات القرن العشرين ورياض طه وسليم اللوزي أبان الحرب الأهلية، ومؤخراً اغتيل سمير قصير وجبران تويني بسبب مواقفهم من ثورة الأرز الداعية لاستقلال لبنان، كما تعرضت مي شدياق إلى محاولة اغتيال أدت إلى بتر يدها وساقها، بالإضافة إلى ذلك فقد هرب العديد من الصحفيين اللبنانيين من لبنان بسبب التهديدات التي تلقوها بسبب مقالاتهم.

ثالثا: الصحافة المصرية

هناك مقومات لواقع الصحافة في مصر وهي حرية الوصول إلى المعلومات والحصول عليها وتداولها، وحرية إصدار الصحف وشتى وسائل الاتصال وحق الأفراد والجماعات فى إصدار هذه الصحف والوسائل الاعلامية، وحرية التنظيم المهنى والنقابى للعاملين فى الصحافة والإعلام، ووجود ضمانات دستورية وقانونية ومؤسسية لحماية حرية التعبير عن الرأى من ترصد وعنت وتجاوزات الحكومات وأصحاب المصالح وسطوة رأس المال. ويمكن التعرض لها بالتحليل من خلال ما يلي:

(1) د. نسيم الخوري، الصحافة اللبنانية ودورها في أزمنة السلم والحرب، مرجع سابق،ص.36

أولاً : فيما يتعلق بحرية الوصول إلى المعلومات والحصول عليها وتداولها فإن مصر لازالت من بين مجموعة الدول التى لا يوجد بها قانون ديموقراطى يضمن هذه الحقوق، ويعاقب من يتعمد حجبها فى الوقت المناسب عن الصحفى (والمواطن) بل توجد بالعكس عقبات إدارية تحول بين الصحفى وبين الحصول على المعلومات من مصادرها الرسمية، وهو تهديد حقيقى لحرية الصحافة وإعاقة لرسالتها من جانب، وفخ منصوب للصحفيين من جانب آخر للوقوع فى براثن المعلومات الخاطئة، التى هى بداية الطريق فى أحيان كثيرة للوقوع تحت طائلة القانون.

ثانياً: الحديث عن الوقوع تحت طائلة القانون ينقلنا إلى التشريعات الحاكمة بهذا الصدد. فنجد مجموعة من القوانين وصفها تقرير للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان بأنها "تتسم بالغلظة والغموض" وتمثل قيداً رئيسياً على ممارسة الحق فى إبداء الرأى والتعبير" ولا عجب فى أنها "سمحت للحكومة المصرية بإغلاق عدد من الصحف.. ووضع عدد كبير من الصحفيين فى السجن بتهم مختلفة أبرزها السب والقذف التى يرى المطالبون بالإصلاح أن قوانين الطوارئ المصرية تعمدت أن تخلط بينها وبين النقد للمؤسسات أو الشخصيات الرسمية والعامة"[1].

وبتفصيل أكثر فإن استمرار فرض حالة الطوارئ منذ عام 1981 حتى قيام ثورة 25 يناير 2011 كان احد العقبات الهامة امام حرية الصحافة كما ان هناك خللا تشريعيا خطيراً يهدد هذه الحرية من جراء تلك القوانين التى تتعامل مع قضايا النشر وتتوزع على قانون المطبوعات رقم 20 لسنة 36 المعدل بالقانون رقم 375 لسنة 1956 والقانون رقم 97 لسنة 1992، والقانون رقم 96 لسنة 1996 قانون المجلس الاعلى للإعلام بشأن سلطة الصحافة، وقانون الطوارئ رقم 163 لسنة 1958، وقانون العقوبات رقم 58 لسنة 1937 وتعديلاته، وقانون الأحزاب السياسية رقم 40 لسنة 1997، والقانون رقم 96 لسنة 1960 بشأن تنظيم الصحافة، والقانون رقم 3 لسنة 1998 بشأن الشركات المساهمة، والقانون رقم 35 لسنة 1960، وقانون وثائق الدولة، وقانون المخابرات، وقانون العاملين المدنيين، وحظر أخبار الجيش والأحكام العسكرية.

وليست هذه فقط غابةمجموعة من المواد القانونية التي يضع كثير منها تحديات أمام حرية التعبير ، وإنما توجد تناقضات حقيقية بين مضمونها وبين عشر مواد من الدستور على الأقل. بينما وردت بالدستور المصرى مواد تنص على حرية الرأى وحرية الصحافة "إلا أن هذه المواد تلحق بعبارات مقيدة مثل "فى حدود القانون" أو "بما يتفق مع القانون"، أو "بالشروط التى يحددها بالقانون" ونجد أن القوانين تتعدى تنظيم الحق الدستورى لتنتقص منه وأحيانا لتعصف به، ويضرب أمثلة على ذلك بالتالى:

1- قانون المجلس الأعلى للصحافة فى مصر قصر حق إصدار الصحف للأحزاب السياسية والأشخاص الاعتبارية العامة، أى منع الأفراد من تملك الصحف كما وضع قيوداً على

(1) راجع: د. عبد اللطيف حمزة، قصة الصحافة العربية في مصر، ط2، القاهرة، دار الفكر العربي، 2005

الصحف التى تصدرها الأشخاص الاعتبارية الخاصة حيث نص على أن يكون هؤلاء الأشخاص فى شكل تعاونيات أو شركات مساهمة وعلى ألا يقل رأسمال الشركة المدفوع عن مليون جنيه إذا كانت يومية و250 ألف جنيه إذا كانت أسبوعية، ويودع رأس المال بالكامل قبل إصدار الصحيفة فى أحد البنوك.

2- أصبح للمجلس الأعلى للصحافة سلطة وصاية وإشراف على الصحفيين والمؤسسات الصحفية من حيث الصلاحيات التى أعطيت له مثل :

- إبداء الرأى فى كافة المشروعات المتعلقة بقوانين الصحافة.
- توفير مستلزمات إصدار الصحف.
- تحديد حصص الورق لدور الصحف وتحديد أسعار الصحف والمجلات وتحديد مساحات الاعلانات.
- إصدار ميثاق الشرف الصحفى.
- متابعة وتقييم ما تنشره الصحف وإصدار تقارير دورية عن مدى التزامها بآداب المهنة وميثاق الشرف الصحفى[1].

ويرأس المجلس رئيس مجلس الشورى، وهو تشكيل وإن كان متنوعاً إلا أنه يغلب عليه الطابع الإدارى الحكومى.

3- يحوز لمجلس الوزراء بموجب قانون المطبوعات رقم 20 لسنة 1936 أن يمنع أى مطبوعات صادرة فى الخارج من التداول وبأن يمنع إعادة طبع هذه المطبوعات ونشرها وتداولها داخل البلاد (ويلاحظ أن القانون يعود تاريخه إلى أيام الاحتلال البريطانى لمصر)

ويلاحظ أن هذه المواد "مثلت نوعا من مظاهر الترخيص للجهة الإدارية للتدخل فى شئون الصحافة والمطبوعات وأن تتخذها ذريعة لمنع تداول عدد معين من الصحف تحت زعم تعرضها للأديان أو إثارتها للشهوات فى حين يكون الدافع الأصلى للمنع هو التضييق على حرية الرأى.

4- يجوز ضبط الصحيفة ومصادرتها فى حالة مخالفة المواد 4، 7، 11، 12، 13، 14، 17، 19 من قانون المطبوعات رقم 20 لسنة 1936 أو فى حالة ارتكابها جريمة من الجرائم الوارد ذكرها فى الباب الرابع عشر من الكتاب الثانى من قانون العقوبات الخاص بجرائم الجنايات التى تقع بواسطة الصحافة وغيرها من الجرائم المخلة بأمن الحكومة. ورغم الضمانة التى كفلتها المادة 198 عقوبات من ضرورة عرض أمر الضبط والمصادرة على النيابة حيث لابد أن يعرض الأمر على رئيس المحكمة الابتدائية ليصدر الأمر

(1) راجع: عطا الله الرمحين، اضواء على الصحافة العالمية والعربية المعاصرة، القاهرة، دار علاء الدين للنشر، 2001

بالموافقة على المصادرة أو الإفراج عن الجريدة، إلا إنها تحجب عرض الأمر على القضاء الموضوعى ليقول رأيه فى المقال الذى تسبب فى مصادرة الجريدة، حيث أن قرار رئيس المحكمة الابتدائية بالمصادرة نهائى. وبالتالى فإن القانون يكون قد صادر الجريدة وصادر على حق الأفراد فى اللجوء إلى القضاء الطبيعى مباشرة.

5- كما يجوز إلغاء الصحيفة إذا لم تصدر فى خلال الثلاثة أشهر التالية للإخطار بصدورها، أو عدم الانتظام فى الصدور كما هو مبين بالاخطار، فيجوز للوزير المختص إصدار الأمر بالإلغاء.

وعموما يلاحظ أن التشريعات العقابية المصرية المتصلة بحرية التعبير والصحافة تتميز بانها مازالت تحتوى على عقوبات الحبس، وأن الغرامات المالية التى تفرضها على الصحفيين عالية، وعبارات التجريم الواردة بها فضفاضة مطاطية من قبيل "تكدير السلم العام" أو "تهديد الآداب العامة" وخلافه.

ثالثا: إذا انتقلنا إلى حرية التنظيم المهنى والنقابى للعاملين بالصحافة والاعلام سنجد أن البنية القانونية التى تحكم هذا المجال بنية تحتاج الى تعديل لأنها قد صيغت فى سبعينيات القرن الماضى، وتم "تفصيلها" آنذاك على مقاس الصحافة "القومية" فقط، التى لم يكن موجودا سواها فى ذلك الحين[1].

<u>الآن تغيرت الصورة تماماً فلم تعد الصحافة "القومية" هى الموجودة فى الساحة وحدها، بل</u> أصبحت توجد إلى جوارها صحافة حزبية وصحافة خاصة وصحافة تليفزيونية وصحافة الكترونية، وأصبح العالم يعيش عصر ثورة معلومات غيرت حياة البشرية تماما وفى المقدمة غيرت الاعلام. ومع ذلك مازالت تحكمنا النقابة الواحدة، التى هى امتداد الحزب الواحد.

<u>وعن الواقع الحالي لعدد الصحف في مصر</u> يلاحظ انه قد انخفضت عدد النسخ الموزعة للصحف العامة محلياً وخارجياً إلى 920.9 مليون نسخة عام 2011 مقابل 1007.2 مليون نسخة عام 2010 بنسبة انخفاض قدرها 8.6٪، وذلك وفقا للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. كما ان عدد الصحف العامة التى صدرت 102 صحيفة عامة منها 12 صحيفة حزبية عام 2011 مقابل 142 صحيفة عامة منها 23 صحيفة حزبية عام 2010 بنسبة انخفاض قدرها 28.2٪. وبلغ عدد الدوريات الصادرة بالقطاعات (الحكومى والعام /الأعمال العام والخاص) 249 دورية عام 2011 مقابل 364 دورية عام 2010 بنسبة انخفاض قدرها 31.6%.فيما بلغ عدد ساعات الإرسال بالشبكات المسموعة 166146 ساعة عام 2011 مقابل

(1) انظر: حسن رضا النجار. طلال ناظم الزهري، الارشيف الصحفي واتجاهاته الحديثة، دار المسيرة، بغداد، 2012

164576 ساعة عام 2010 بنسبة زيادة 1٪، بينما بلغ عدد ساعات الإرسال للقنوات المرئية 193651 ساعة عام 2011 مقابل 195618 ساعة عام 2010 بنسبة انخفاض قدرها 1٪[1].

ويوضح الجدول التالي الصحف المصرية الجديدة التي تم اصدارها منذ العام 2000 الى عام 2009م

الصحيفة-المجلة	تاريخ صدورها
جريدة التجمع	2001
جريدة المدار	2002
جريدة المحروسة	2001
جريدة أخبار المدينة	2002
جريدة الجيل	2002
جريدة اشراقات	2002
جريدة الفرسان	2002
جريدة وفد الصعيد	2003
جريدة صوت المصريين	2003
جريدة الديوان	2003
مجلة كاريكاتير	2003
Egyptian Mediieal Journal	2003
جريدة شباب المستقبل	2003
جريدة الهدف	2003
جريدة صوت الجماهير	2003
جريدة وفد المنوفية	2004
جريدة وفد كفر الشيخ	2004
جريدة الجماهير	2004
جريدة الغد	2004
جريدة الدستور	2004
جريدة حواديت	2004
جريدة الفجر	2005
جريدة صوت الوفد	2005
جريدة أسيوط اليوم	2009

رابعا: الصحافة السورية

جاء في القانون رقم 195 تاريخ 23 تشرين الثاني عام 1958 : أن لصاحب أي صحيفة يومية أو دورية تصدر في الإقليم الشمالي أن يتنازل عن امتيازه بطلب يقدمه إلى مديرية الدعاية والأنباء خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون. ومن ثم القرار الصادر بتاريخ 21

(1) انظر: تقرير الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء،الاعلام في مصر، القاهرة،2012/2011

كانون الثاني لعام 1959 الذي تم بموجبه إلغاء اثنتين وعشرين صحيفة بحجة توقفها عن الصدور .وبذلك يكون قد توقف عن الصدور ثمان وخمسون صحيفة و مجلة. وجاء في البلاغ رقم / 4 / الصادر عن مجلس قيادة الثورة يوم / 8 / آذار عام 1963 ما نص عليه بالحرف " اعتبارا من 8 / 3 /1963 وحتى إشعار آخر يوقف إصدار الصحف في جميع أنحاء البلاد ما عدا الصحف التالية : الوحدة العربية ، بردى والبعث وتصدر بقية الصحف بإذن من المرجع المختص في وزارة الإعلام". ومنذ ذلك التاريخ لم يعد في سوريا سوى الصحافة الرسمية التابعة للدولة والتي دأبت الدولة ووزارات الإعلام المتعاقبة حتى اليوم على جعلها فارغة من أي محتوى. وحيث تعاملت السلطة دائماً مع وسائل الإعلام كمجرد بوق أو وسيلة من وسائلها في ممارسة الحكم متغافلة عن دور الإعلام في التعبير عن الرأي والرقابة وتشكيل الرأي العام ، وأن للمجتمع حقاً فيه وهوليس ملكاً للسلطة الحاكمة وحدها، ويجب أن يعكس ويعبر عن مصالح أفراد المجتمع وفئاته السياسية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية.

ولاشك إن تاريخ سوريا عريق في الصحافة فقد تأسست أوائل الصحف في منتصف القرن التاسع عشر وصدرت المئات من الصحف والمجلات، ففي سوريا وأثناء الحكم العربي ما بين عامي 1918-1920 صدرت أربع وخمسون دورية، أما في عهد الانتداب الفرنسي الذي دام 26 عاماً فقد صدرت 183 دورية منها 114 في دمشق، أما بعد الاستقلال فقد حدد المرسوم التشريعي رقم 50 الصادر بتاريخ 17/ 10 / 1946 بأن تصدر الصحف السياسية بمعدل صحيفة واحدة لكل 50 ألف شخص، و نستنتج أنه كان يصدر أكثر من ذلك طالما حدد المرسوم ذلك، واذا طبقنا المرسوم اليوم على سكان دمشق التي يقدر عدد سكانها بـ 5 مليون نسمة فهذا يعني أنه سيكون لدينا 100 صحيفة في حين أننا لا نملك ربما أقل من 10 صحف ومجلات بعد إصدار قانون المطبوعات الجديد.

والآن بعد صدور قانون المطبوعات أصبح في سوريا ثلاثة أنواع من الصحافةَ

1- الصحافة الرسمية

وهي الصحف الرئيسية الثلاث إضافة إلى الصحف الأربع التي تصدر في المحافظات، وهذه الصحف تعبر عن وجهة نظر الحكومة والدولة والحزب، وتستقي أخبارها بشكل رئيسي من وكالة الأنباء الوطنية سانا وبالتالي نقرأ فيها نفس الأخبار السياسية والثقافية وحتى أخبار المنوعات أو الحوادث علماً أن هذه الصحف تمتلك مطابع ومعدات تقنية لا بأس بها، وقد قدمت كلية الصحافة وقسم النقد في المعهد العالي للفنون المسرحية والمعهد الإعلامي التابع لوزارة الإعلام، لهذه الصحف كادرا إعلامياً كان من الممكن أن يكون مفيداً في ظل سياسة إعلامية أخرى، ويدير هذه الصحف كادر ليس لديه المؤهلات الصحفية غالباً ويتسم بضيق أفق

مهني و محدودية في الرؤيا السياسية وليس لديه خلفية فكرية أو ثقافية وانما ما يتمتع به فقط هو حفظ جملة من الشعارات غيباً .

وبتقاليد بيروقراطية إدارية تحول الصحفي إلى موظف يكتب من وراء مكتبه مفروض عليه عدد من المقالات الشهرية وعدد الكلمات لكل مادة وبأجر لا يكاد يمنعه من العوز، فغابت عن هذه الصحف التحليلات ما عدا السطحية منها، وكذلك تحول الصحفيون إلى ناطقين باسم المسؤولين ومدافعين عنهم وتحولت الكتابة الصحفية إلى الكتابة بقرار تنفيذاً لسياسة الدولة والحكومة حتى أن الصحفي يمكنه أن يكتب رأياً ويخالفه غداً بعد صدور توجهات جديدة وهذا ما حدث عشية سقوط بغداد، فبين ليلة وضحاها تبدل الخطاب الإعلامي[1].

2- صحافة أحزاب الجبهة الوطنية

بعد أن كانت صحافة أحزاب الجبهة الوطنية غائبة على مدى ثلاثين عاماً، جاء قرار القيادة السياسية بالسماح بإصدار صحف علنية لهذه الأحزاب التي تشارك حزب البعث بالحكم، وقبل ذلك كانت تصدر نشرات حزبية تحولت إلى صحف علنية إلا أنها بقيت في مضمونها وشكلها نشرات حزبية ليس أكثر، وتحاول بعض هذه الصحف منافسة الصحف الحكومية لكنه من الواضح أنها متخلفة إلى حد كبير عن الصحف الحكومية، وبعد مرور أكثر من سنتين على صدور هذه الصحف يلاحظ المتابع أنها تفتقر إلى أبسط معايير الصحافة السياسية، وعلى سبيل المثال فإن صحف الوحدوي والميثاق وآفاق، ليست سوى نشرات حزبية ترصد أخبار الأمين العام وحركته وخطاباته دون الاهتمام بالقضايا التي تهم المواطن أو حتى العضو المنتسب لهذه الأحزاب.

أما صحيفة النور التي يمتلكها الحزب الشيوعي السوري جناح يوسف فيصل فإننا نستطيع تسميتها صحيفة لكنها لا تختلف عن الصحف الرسمية شكلاً ومضموناً، أما صحيفة صوت الشعب الناطقة باسم الحزب الشيوعي السوري جناح بكداش فهي مازالت بخطابها السياسي كما لو أنها في عصر الستالينية السوفيتية، وعلى الرغم من أنها تسمي نفسها صوت الشعب لكنها ليس لها علاقة بهذا الشعب، وعدد من الصحفيين الذين يكتبون فيها هم من يكتبون في الصحف الرسمية وأغلب الكادر الصحفي هم من المنتمين لهذه الأحزاب وليس لهم علاقة بمهنة الصحافة، على أية حال فإن بؤس هذه صحافة إنما يعكس واقع هذه الأحزاب وضآلة دورها السياسي على مدى تاريخ وجودها ولا أقول في الساحة السياسية فهي غائبة تماماً ماعدا حضورها في اجتماعات الجبهة لتصادق على ما يقره الحزب الحاكم[2].

3- الصحافة المستقلة

(1) اسامة المصري، الصحافة في سوريا، ندوة حرية الاعلام في العالم العربي، عمان، ابريل 2009
2 . خالد الزيات ، دراسات فى الاعلام ، دار العلم الحديث ، عمان ، 2009 ، ص. 39

في الواقع لا يمكن الحديث عن صحافة مستقلة في سوريا فهي تجربة مازالت في طورها الجنيني ، فسوريا محرومة منذ عقود من هذه المهنة وأهلها وربما ستمر سنوات طويلة قبل أن نمتلك صحفة حرة ومستقلة وكادراً صحفياً لديه الخبرة والمؤهلات، ومأساة صحيفة الدومري مازالت ماثلة في الأذهان حيث أجهضت قبل أن تأخذ مداها وعانت طوال فترة صدورها من غياب الكادر الصحفي ومن تغيير مستمر لكادرها. فهي الصحيفة الأولى التي صدرت بموجب قانون المطبوعات ولم تستمر اكثر من سنتين وطبعاً أغلقت بغير وجه حق لأن صدر الحكومة قد ضاق بانتقاداتها على الرغم أنها لم تمس الجوهر في مجمل تعليقاتها وأخبارها والتي لم تكن أكثر من ثرثرات كلامية ولا ترقى إلى مستوى النقد الفعلي ولا بد لي من القول أن هذه الصحيفة ومنذ انطلاقتها كانت محسوبة على النظام ولم تقدم شيئاً ذا معنى إلا في عددها الأخير الذي كان على إثره قرار إغلاقها، وهناك صحف أخرى صدرت تباعاً كالاقتصادية التي تعتبر ناطقة باسم رجال الأعمال الجدد تهتم بالشأن الاقتصادي وهي على العموم صحيفة وسطية وممالئة للسلطة، وقد صدرت مجلة أبيض وأسود كمجلة أسبوعية سياسية يملكها نجل العماد حسن تركماني (وقد توقفت الآن عن الصدور ولا نعرف حقيقة سبب توقفها) وصحف أخرى غير سياسية كالرياضية والرقميات وغيرها بالإضافة للصحف الإعلانية التي شكلت مع وسائل الإعلان الأخرى فائضاً عن حاجة السوق السورية إعلانياً، ومعظم هذه الوسائل الإعلانية والإعلامية هي مملوكة لأبناء المسؤولين في سوريا وحتى الآن لم تمتلك أية شخصية مستقلة وسياسية أية صحيفة في سوريا، وبالتالي فإنه من المبكر الحديث عن صحافة مستقلة في سوريا.

4- صحافة المعارضة

لا يوجد في سوريا صحافة للمعارضة فالمعارضة ضعيفة ومهمشة وعاشت سنوات طويلة من الإقصاء و القمع ولم تكن فاعلة سياسياً في الشارع السوري على مدى تاريخ وجودها، وما تنشره من مطبوعات لا يمكن اعتباره صحفاً وإنما نشرات حزبية لا يتعدى انتشارها أعضاء و أوساط هذه الأحزاب، لكن مؤخراً أنشأت بعض أحزاب وقوى المعارضة مواقع صحفية على شبكة الإنترنت، و نظراً لمحدودية انتشار الإنترنت ستبقى هذه الصحافة غير مقروءة لدى أغلبية فئات الشعب، لكن مع ذلك فهي خطوة مهمة نحو وجود صحافة للمعارضة[1].

وقد تطورت الرقابة على العمل الصحفي من رقابة الأجهزة الحكومية والأمنية التي تراجعت نسبياً بعد تقدم وحضور الرقابة الذاتية والرقابة الشبه رسمية، فبعد تحديد المحرمات والمحظورات في الإعلام والصحافة السورية أصبحت الرقابة الذاتية هي أشد أنواع الرقابة فمثلاً موضوعات لجنس والدين والسياسة ممنوع معالجتها أو التطرق لها أو حتى ذكرها ولو عرضاً في

(1) راجع: 1 اسامة المصري، الصحافة في سوريا، ندوة حرية الاعلام في العالم العربي،مرجع سابق

الصحافة السورية أو وسائل الإعلام الأخرى حتى يخيل للمرء أننا لسنا على سطح هذا الكوكب ولا يوجد جنس أو دين أو سياسة في المجتمع السوري، إذاً تحولت الرقابة إلى ذاتية وأصبح الصحفي خير رقيب على ذاته ويعرف تماماً حدود الممنوع والمسموح وما يمكن أن يصيبه جراء خرق المحرمات والمحظورات،أما الرقابة الشبه رسمية فقد أصبح حضورها قوياً بعد أن جندت السلطة الكثير من الأكاديميين والصحفيين والمثقفين ليكونوا لسان حالها من جهة ورقباء من جهة أخرى وهذه الرقابة بدت فاعلة بشكل خاص خلال السنوات الثلاث الماضية بعد تراجع عمل ونشاط الأجهزة الأمنية نسبياً وخير مثال على الرقيب الذي يمثل هذا النوع من الرقابة هو البرلماني السابق منذر الموصلي الذي دأب على كيل الاتهامات بحق مثقفين وكتاب سوريين وطالب بمحاكمة هؤلاء متهماً إياهم بالخيانة كما حدث في مطالبته بمحاكمة الكاتب عبد الرزاق عيد، منصباً نفسه مدعياً عاماً لما يشبه قانون الحسبة الإسلامي. أما الرقابة الرسمية وهي تضم قائمة طويلة من مدراء عامين الصحف ورؤساء التحرير والأقسام والصحفي على زميله الآخر ويدخل ضمن هؤلاء ذوو المصالح الشخصية بعلاقاتهم مع المسؤولين والأجهزة، فكلهم يشكلون عائقاَ بل حاجزاً كبيراً أما طرح أي رأي قد يكون فيه شيء من الاستقلالية هذا دون الحديث عن تعبير حر عن الرأي، أما فيما يخص انتشار الإنترنت على نطاق واسع فيقول وزير المواصلات السوري (عندما تكتمل لدينا وسائل تعامل الرقابة مع الإنترنت والتي هي غير موجودة في سوريا حالياً ستكون هناك شبكة إنترنت مفتوحة وشفافة) وهذا بالطبع كلام يحمل نقيضه، و يؤكد استمرار العقلية الوصائية من قبل الحكومة حيث نصبت نفسها دائماً وصية على المجتمع السوري، وحددت الممنوع والمسموح تعبيراَ عن عدم الثقة الدائمة بالمواطن السوري وحرمانه من أبسط حقوقه كمواطن وإنسان. أما الرقابة الأمنية فلا تتدخل إلا في الحالات الخاصة حيث تأتي أهمية المساءلة و المحاسبة والعقاب.

خامسا: الصحافة السودانية

جاء نشوء الصحافة مرتبطاً بالتطور الثقافي للحياة الإجتماعية والسياسية في السودان. فبعد منشورات الإمام المهدي، ودخول الإستعمار تأسست جريدة السودان، ثم رائد السودان وصولاً إلى حضارة السودان. صحافة تقريرية حكومية، تهتم بأخبار الحكام ودوائرهم، ولاتعبأ بظواهر الحياة الإجتماعية، ولا بعلاقة هذه الظواهر المتنوعة بحالة الإنتاج والثروة الناتجة منه وتوزيعهما والحكم القائم على هذا التوزيع وبه. فمنذ صدعت الحالة الإستعمارية مبادئي الثورات البرجوازية في العالم الأوربي، ثم جاء القرن العشرين والحرب العالمية الأولي وذيوع مباديء ويلسون في حق الأمم في تقرير المصير، وتصدع دولة الخلافة الإسلامية بطابعها المركزي الإقطاعي، وإندلاع الثورة الإشتراكية وهزيمتها للطغيان النازي للرأسمالية وتطور حركات التحرر الوطني من الإستعمار وتطور الحياة الإقتصادية والمشاعر القومية في المستعمرات مع تحطم نمط الإنتاج

التقليدي وتصاعد إتجاهات تفكير الناس في المعاش والمستقبل معادله ومظالمه. دخل السودان مرحلة جديدة.

وفي عالم المطبوعات في السودان تصاعدت حرب المنشورات بين جناحي القوة السودانية الإصلاحي الرامي للتطور بإنفراد الإنكليز بحكم السودان، والثوري المرتبط بإتحاد شعبي وادي النيل في حركة تقدمية للجلاء والتمدن تتجاوز زعماء الطوائف والمفاهيم التقليدية. بشكل عبر عنه إنبثاق الحركة الجماهيرية لجمعية اللواء الأبيض المدنية العسكرية في الأول من مايو 1924، وحتى تصفيتها دموياً في ديسمبر 1924، وإتجاه المثقفين من ثم إلى حلقات الإعداد الأدبي والثقافي وجمعيات الأراء. مما أظهر الحاجة إلى صحافة لاتقريرية تكشف بواطن الأزمات في السودان ولاتكتف بعرض الجزء الفوقي من أحداثها.وكان الإستعمار الإنجليزي قد تعمد فصل المتمدنين عن أهل الريف والمدنيين عن العسكريين والتقليدين والزعماء عن المثقفين الأمر الذي توطد بالإختلاف الموضوعي لسبل التطور وتحقيق المصالح بين هذي القوى في المجتمع. وفي هذا السياق ظهرت الجريدة التجارية لسليمان داؤد منديل، كمعبر مباشر عن البرجوازية السودانية، واهتماماتها التجارية دون ان تظهر مقابلها جريدة تعبر عن مصالح الوطنيين والكادحين السودانيين، مما دفع الكثيرين للصحافة المصرية يتلمسون فيها الأدب والروح القومية في مواجهة الخواجات[1].

وصدر أول قانون للصحافة يوم 25 سبتمبر 1930 (عدد الغازيته534)، ولائحة المطبوعات في 15-03-1931 وشمل ذلك أول إنتاج وإصدار واستيراد وبيع أي مواد تشتمل على أخبار وعرض حوادث أو ملاحظات أو تعليقات توزع دورياً وحكم مثل هذا العمل برخصة وتأمين تعجيزي قدره مآئة جنيه تم رفعه لخمسمآئة جنيه، بحيث تتحكم الحكومة /الإستعمار بحياة الصحيفة ثم شمل الأمر المطابع واستثنيت منه المكتبات! ثم أدخلت الصحف والكتب والمقالات وكافة المطبوعات ضمن دائرة البضائع المحظورة والمهربة، ثم وثقت أغلال الصحافة بمواد إثارة الكراهية ضد الحكومة (105) ومتواليتها في قوانين العقوبات، كقوانين الجمعيات غير المشروعة.

وبعد ذلك كان تأسيس مؤتمر الخريجين في 1936بقيادة إبراهيم أحمد، وطلوع جريدة الفجر ثم جريان جريدة النيل وتبلور الصراع بين التيارين التجريبيين في السياسة السودانية النفعي منهما والثائر. حتى جاء نشاط الحركة العمالية بشقيها النقابي والسياسي وتأسس إتحاد الصحافيين السودانيين في أكتوبر 1946، وتأسيس الإتحادات والجمعيات والأندية وتصاعد الكفاح لأجل الإستقلال مولدا النهوض الوطني ضد الجمعية التشريعية للزعماء التقليديين، فريادة الوطنيين السودانيين في كفاح الشعب المصري ضد الإستعمار والملك بقيادة الجبهة المتحدة

(1) راجع في تفصيل ذلك: صلاح عبد اللطيف، الصحافة السودانية تاريخ وتوثيق، الهرطوم، بدون تاريخ نشر

للطلبة والعمال والفلاحين والموظفين والجنود، وفي قلب الجبهة كانت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني والحركة المصرية للتحرر الوطني حيث ولد الكفاح المشترك ثورة 23يوليو 1952 التي أقرت للسودانيين بحق تقرير المصير، وقبلت من حلفاءها في الجنوب إعلان الإستقلال. مما بث في حركة التحرر الوطني في أرجاء العالم وفي الجماهير السودانية نغمة الإنتصار، وأشرق عليها بآفاق جديدة.

وفيما يتعلق بالواقع الحالي لأعداد الصحف السودانية الصادرة، فقد بلغ عدد الصحف في العام 2012م 59 صحيفة منها 38 صحيفة سياسية و 11 رياضية و 17 اجتماعية وأن الكمية المطبوعة قد بلغت 172.541.736 نسخة من الكمية المطبوعة وأن الكمية الموزعة بلغت خلال العام 126.643.363 بنسبة 74% . وعن ترتيب الصحف الأكثر انتشارا خلال العام حيث كانت صحيفة الانتباهة في المرتبة الأولي اتليها صحيفة الدار وتليها صحيفة قوون ثم صحيفة المجهر السياسي تليها صحيفة آخر لحظة ثم السوداني ثم الأهرام اليوم واخيرا الصحافة[1].

وعن مشكلات الصحافة في السودان أصبح هنالك شبه إتفاق غير مكتوب بين الصحفيين السودانيين يصف وضع الصحافة الراهنة على أنه الأسوء منذ تأسيس أول صحيفة سودانية على الإطلاق. وفي ذات الإطار يجد كثيرون من الذين ينتمون للمهنة في كثير من المحددات الإقتصادية والسياسية والمهنية أخرت تقدم الصحافة بعد أن عاشت فترات إزدهار في تاريخها الطويل، تتخلله فترات من الكبت ساهمت دون شك في الوصول إلى الحالة الراهنة.

وتجلس على قمة التوزيع الصحف الرياضية والإجتماعية بفارق كبير جداً عن الصحف لسياسية والإصدارات الثقافية والأدبية، وهذه الأخيرة تكاد تكون معدومة تماماً نسبة لعدم وجود التمويل في ظل غياب الإعلانات.

وهنالك محدد قانوني يحد من حركة الصحافيين وذلك وفق مواد بالقانون الجنائي وقانون الأمن الوطني كما أن الرقابة الحالية على الصحف مرجعيتها قانون الأمن و"لا توجد اي مادة في قانون الصحافة والمطبوعات الحالي ذات علاقة بالرقابة"، حتى "إغلاق الصحف لا يتم بالرجوع إلى قانون الصحافة ولا يتم بأحكام قضائية كما ان هناك مشكلات إقتصادية مثل إرتفاع أسعار مدخلات الطباعة بالإضافة إلى عدم وجود أي دعم لها من قبل الدولة مثل تقديم تسهيلات وما شابه ذلك[2].

1 انظر في تفصل ذلك: التقرير السنوي للمجلس القومي للصحافة والمطبوعات الصحفية، الخرطوم، 2012

(2)http://www.theniles.org/articles/index-ar.php

المبحث الثالث
تحديات وإشكاليات الصحافة العربية الورقية

تنص جميع الدساتير العربية الدائمة منها والمؤقتة على حرية الصحافة والحريات المرتبطة بها، مثل حريات الرأي والتعبير والطباعة والنشر، وتربطها في كل الأحوال بقيود قانونية في صياغات مختلفة مثل: في حدود القانون، أو بمقتضى القانون، أو حسبما يضبطها القانون، أو وفقا للشروط والأوضاع التي بينها القانون، أو بشرط ألا يتجاوز حدود القانون. كما لا يوجد قطر عربي واحد يرفض الأفكار الأساسية لحقوق الإنسان، شكلا أو مضمونا، مثله في ذلك مثل باقي دول العالم، إذ أصبحت هذه المبادئ تشكل من الناحية الفلسفية تطورا تاريخيا لا يمكن لأية حكومة أن ترفضه علنا، لأنها أصبحت تشكل قانونا دوليا عرفيا.

وعند تناول تطبيقات هذه الحقوق في مجالات الاتصال والإعلام، خاصة حرية الإعلام والحريات المرتبطة بها في الأقطار العربية، يتأكد منذ الوهلة الأولى أن المبادئ المتضمنة في النصوص الدستورية والمواثيق والاتفاقات الدولية شيء، والممارسة العملية شيء آخر. وعند تقييمها في نفس المجال يتضح أن هذه المبادئ ليست ذات قيمة فعلية.فالمجتمعات النامية تفرض العديد من القيود على حرية الصحافة، بالرغم من أن دساتير هاته المجتمعات تنص بوضوح على حرية التعبير والصحافة، لكنها تضع سلسلة من القوانين المقيدة لهذه الحرية، وتتمثل هذه القيود فيما هو تشريعي، وسياسي واقتصادي، وسري، وقد تكون مباشرة أو غير مباشرة.

وتمثل الصحافة في الدول الديمقراطية سلطة رابعة بالفعل، فهي تبصر الناس بأمور حياتهم، وتطرح القضايا الساخنة على بساط البحث، وتسقط الحكومات وتكشف عن الفساد في منابعه. لكن الصحافة في الوطن العربي لا زالت محدودة التأثير في الحياة السياسية والاجتماعية بسبب القيود الكثيرة التي تكبلها. فبعضها حكومي وبعضها الآخر اجتماعي تمليه التقاليد البالية الضاغطة، وبسبب الرقابة التي تحاصرها من كل جانب، يضاف إلى هذا ما تمارسه رؤوس الأموال المالكة للصحف من تحكم في تدفق المعلومات وتداولها، وتواطؤ مع أصحاب المصالح الذين يزودون الصحف بالإعلانات التي تعد العصب الأساسي لأرباح الصحف في الدول العربية والتي تسمح بإصدار صحف لا تملكها الدولة أو الأحزاب أو النقابات.

ورغم هذا الوضع المتردي الذي يحيط بحالة الصحافة في الوطن العربي، فإن الكفاح الذي خاضه الصحفيون، وقطاعات المجتمع المدني المختلفة، قاد في السنوات الأخيرة إلى تحسن أوضاع الحريات الصحفية، وتطور الصحافة العربية (المكتوبة والمسموعة والمرئية، وصحافة الإنترنت كذلك)، ودخول هذه الصحف ووسائل الإعلام المرئية (ونخص بالذكر هنا

الفضائيات مثل الجزيرة والمنار والعربية وغيرها من الفضائيات التي أنشئت بتمويل من أشخاص أو من جهات حكومية أو مقربة من الحكومات في الوطن العربي)[1].

وتعد المواد من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية، إضافة إلى مواد أخرى في الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، والمؤتمرات التي تتناول حرية الصحافة والتعبير، بمثابة أساس لحرية الصحافة والصحفيين التي ينشدها العاملون في الصحافة في الوطن العربي، خصوصا أن عددا من الدول العربية (تونس، العراق، لبنان، الأردن، السودان، المغرب، مصر، اليمن، الجزائر، الصومال، الكويت، جيبوتي) قد قام بالتصديق على العهد الدولي للحريات المدنية والسياسية.لكن التصديق على العهد الدولي لا يعني أن هذه الدول تتقيد في قوانينها بما جاء في هذا العهد من صيانة لحق حرية التعبير أو إطلاق للحريات الصحفية، أو احترام لحرية الفرد، وكذلك تمكين الصحفي من الحصول على المعلومات وحرية بثها بالطرق والوسائل التي يراها مناسبة. فبخلاف ما نصت عليه الشرائع الدولية الخاصة بحقوق الإنسان والتي تشدد على حرية التعبير وحق الحصول على المعلومات ونقلها إلى الآخرين وبثها بالطرق التي يرتئيها الفرد مناسبة، فإن الدساتير في معظم الدول العربية قيدت إصدار الصحف ومنح تراخيص البث الإذاعي والتلفزيوني، وكافة وسائل الإعلام، وربطت هذا الحق بسلطات الدولة المختلفة[2].

ومن الصعب للغاية تشخيص مشكلات الصحافة العربية من أي مدخل خاص بعينه أو مدرسة فكرية واحدة. الوظيفيون مثلا قد ينصحونا بالتركيز عما إذا كانت الصحافة تشكل نسقا أو نظاما يتكامل أولا يتكامل مع النظام الاجتماعى الكلى، بينما يعلم الجميع أن الفوضى لا النظام هي السمة الغالبة على هذه المهنة. والماركسيون ينصحوننا بالتركيز على هياكل وعلاقات الملكية والعمل، ولكن لا يمكن فهم مضمون الإنتاج وطبيعة عملية الاستهلاك للمادة الصحفية في مصر أو العالم العربي ككل من التطبيق البسيط لنموذج علاقات العمل في بقية قطاعات الاقتصاد على أهميته. والمدرسة السلوكية قد تقودنا للاعتقاد بأن المهم هو الاختيارات المفتوحة أمام الفاعلين في الميدان والكشف عن "عقلانية" الاختيارات التي يأخذون بها. ورغم ما يتضمنه هذا الادعاء من إمساك ببعض أسباب استمرار سلوكيات وأداءات بعينها فهو يعمينا عن رؤية "اللاعقلاني الشامل" الذي يلف العقلانية الفجة في الاختيارات السائدة بما فيها اختيار الطاعة

(1) عبد الملك ردمان الدناني، الوظيفة الإعلامية لشبكة الانترنيت، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2011

(2) اشترطت معظم الدول العربية الترخيص أو التصريح السابق للسماح للصحف بالصدور، وإلا ستفرض جزاءات على من يصدر صحيفة دون إذن أو ترخيص. وبما أن الجهات المخولة بمنح التراخيص قد ترفض السماح لجهات أو أشخاص معينين بإصدار الصحف، أو إنشاء إذاعات أو قنوات تلفزيونية أرضية أو فضائية، دون إبداء الأسباب فقد اضطر عدد من الراغبين في إصدار الصحف أو إنشاء الإذاعات أو المحطات التلفزيونية إلى الهجرة إلى بلدان أخرى أجنبية في الغالب، لإنشاء مؤسساتهم الإعلامية التي بدأت خلال السنوات الأخيرة تنافس، بل تتفوق على الصحافة المحلية، لأسباب تتعلق بالحرية المتاحة وغياب الرقيب والتطور التكنولوجي الهائل الذي استطاعت هذه الصحف ووسائل الإعلام العربية المهاجرة الاستفادة منها.

والامتثال للواقع المجحف والفاسد في الصحافة العربية عموما. ويدعونا البنائيون للكشف عن تكامل الوظائف وراء تشكل البنية الخاصة بالمهنة ومؤسساتها والعلاقات الجوهرية الراسخة أو "المؤسسة" لهذه البنية مثل علاقة: المالك بالمدير، أوعلاقة النخبة بالجمهور أوعلاقة الحاكم برئيس التحرير، وعلاقة رئيس التحرير بمحرريه. ولكن بنية الصحافة تتسم بعشوائية ملحوظة في بلادنا وفى البلاد العربية الأخرى. وهو ما يعنى أننا يجب أن نصور الواقع من هذه الزوايا كلها لا لمجرد أن نفهم كيف تشكلت أوضاع الصحافة العربية والظواهر المميزة لها، وإنما لندرك أيضا كيفية تغييرها ومدخل واختيارات هذا التغيير. ومع ذلك ففي جميع الحالات يمكن فهم الطريقة التي تعمل بها الصحافة حتى الآن انطلاقا من دورها السياسي قبل أي شيء أخر[1].

ومن الممكن التعرض لأبرز اشكاليات الصحافة العربية على النحو التالي:

أولا: سيطرة السياسة على الصحافة

إن شئنا تقديم أبسط تشخيص للمشكلات المتفجرة للصحافة فيالعالم العربي بشكل عام يمكن القول بأنها تتبع بالأساس من هيمنة السياسة على الصحافة طوال العقود الخمسة الماضية. إن أهم معطيات الصحافة في الواقع العربي الراهن هو الدور التبريرى والفلسفة التسلطية والهيمنة الأمنية والمالية وشبه الاحتكارية على المؤسسات الإعلامية والصحفية العامة واختلاط جميع أنماط السيطرة هذه في "كلية قاتلة".

جرت العادة على توظيف الملكية العامة للقطاع الأكبر من مؤسسات الإعلام والصحافة للدفاع عن احتكار السياسة والسلطة العامة وتبرير اختياراتها السياسية حتى لو كانت متعاكسة في الاتجاه. ومن المثير للاهتمام أن الصحافة قامت بتبرير التوجهات الاشتراكية ثم قامت بنفس الحماس بتبرير التحولات الرأسمالية الفوضوية والعشوائية التي تحولت إليها السلطات العامة في البلاد العربية التي مرت بتجارب متنوعة. لم يكن هذا الانتقال المضحك تعبيرا عن استنتاجات أصلية من التجربة الوطنية والاجتماعية الكلية، ولا يمكن فهمه حتى كتعبير عن بروز قوى اجتماعية جديدة فقط. فالهم الأكبر للصحف العامة كان ويظل هو تكريس نخبة الحكم القائمة وتأسيس وصيانة نمط خاص للغاية من عبادة الشخصية تقوم على منح هالة خاصة للزعيم والرئيس بما يجعله استثناءا عاما من الحتميات البشرية وإشاعة صورة عامة له باعتباره حامى الوطن والعدالة وموئل الفقراء والمعوزين ومناط الحكمة في كل شيء.

وكثيرا ما يتم لوم الملكية العامة للصحف بذاتها وتحميلها مسئولية بروز واستمرار هذا الخطاب الصحفي التبريرى الذي عاش أطول كثيرا من عمره الافتراضي في العالم العربي ككل بما فيه مصر. غير أن ما يجعل الأمر على هذا النحو ليس الملكية العامة بذاتها وإنما التقاليد

(1) محمد السيد سعيد مشكلات ومستقبل الصحافة المصرية.. رؤية عامة مجلة أحوال مصرية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ابريل 2007

التي حكمت استخدامها الفعلي سواء في ميدان الصحافة أو حتى في ميدان الاقتصاد والأعمال. فمن الممكن نظريا أن يتم الأخذ بقاعدة الفصل بين الملكية والإدارة المهنية. إلا أن النظم السياسية العربية لم تأخذ بهذا الاختيار نظرا للدور المميز للصحافة في حبس النقاش العام أو تسييره إلى "الوجهة المناسبة" وتمكين مركز وحيد لصنع السياسة من احتكار النفاد إلى عقول الناس.

وتمارس الدولة وقياداتها العليا وظيفة السيطرة السياسية على الصحف عن طريق آليات قانونية وفعلية تضمن للرئيس أو من يقوم مقامه الانفراد بتعيين رؤساء المؤسسات الصحفية والإعلامية العامة واستمرار ولائهم غير المشروط طوال الوقت.

وكانت العادة قد جرت خلال عقدى الخمسينات والستينات من القرن الماضي على اختيار رؤساء هذه المؤسسات الصحفية بقدر كثير من الاهتمام ومن بين أبرز شخصيات الصحافة أو السياسة. فالصحافة في ظل التجارب الوطنية الراديكالية كانت تقوم بدور مبادر في تأسيس وإشاعة وتعميق شرعية النظم السياسية وخاصة في مراحلها الثورية وتعبئة التأييد الايجابى لها بين الجماهير. ولكن هذا التقليد تغير كثيرا في مرحلة التحول إلى نظم تقليدية ومحافظة من الناحيتين السياسية والاجتماعية وخاصة خلال العقود الثلاثة الماضية. إذ تحولت الفلسفة الصحفية من الدور المبادر والتأسيسي إلى القيام بدور دفاعي وتبريري إلى حد كبير. وبات اختيار الشخصيات القيادية في المؤسسات الصحفية محكوما بالعلاقات الشخصية وقاعدة الولاء المحض وبغض النظر عن المستوى الفكري والثقافي والمهني وهو ما حرم هذه المؤسسات من الإفادة من الشخصيات الكبيرة ذات القدرات التأسيسية فكريا وادريا والتي شاعت في مرحلة ولادة النظم التسلطية العربية الراهنة. وشهد المستوى الأول من القيادات الصحفية ميلا نزوليا حادا للغاية مع الزمن من حيث المستوى الثقافي والمهني. وتضمن آليات السيطرة على المؤسسات الصحفية قدرا من الانسجام المنطقي بين المستويين السياسي والإدارى. فالمستوى السياسي الأعلى يختار القيادات العليا للمؤسسات الصحفية كما قد يفرض أو يقترح اسماءا للشخصيات التالية مثل مديري التحرير أو بعض رؤساء الأقسام. ويهتم بعض القادة السياسيين في العالم العربي باقتراح أسماء بعض الكتاب في صفحات الرأى سواء بسبب نفوذها الفعلي على القراء أو بسبب كونها الأكثر تلامسا مع الرأي السياسي والقضايا السياسية الكلية التي تشغل الرأي العام.

وتقوم القيادات الصحفية العليا بدورها بتعيين الصحفيين في المستويات الأقل وبنفس الطريقة لتضمن ولاءا شبه كاملا داخل مؤسساتهم. وفى بعض الأحيان يصبح الولاء الإدارى الداخلي للقيادات الصحفية أشد وأوثق مما يربط هذه القيادات العليا بالمستوى السياسي، وكثيرا ما

قد يتمكن الكتاب والصحفيون في المؤسسات العامة من إنتاج خطاب نقدي موجه للنظام السياسي والحكومات أو السياسات العامة ولا يتمكنون من توجيه أي نقد لقياداتهم الصحفية أو داخل مؤسساتهم. ويتم بذلك إنتاج الولاء السياسي والإداري معا على حساب الاعتبارات المهنية، وغالبا ما تنطوي هذه الممارسة على نتائج مدمرة[1].

وتمتد فلسفة السيطرة السياسية على مهنة الصحافة من الصحف العامة إلى الصحف الحزبية. وتعانى معظم الصحف الحزبية في مصر من هذه السيطرة التي تباشرها القيادات الحزبية العليا بصور لا تقل تسلطا وتشوها وإضرارا بالأداء المهني عما تعانية الصحف العامة. وفى أكثر الأحوال ينحصر الأداء المهني في الصحف الحزبية في الحدود التي تضمن استمرار نسق العلاقة بين الحزب وقياداته من ناحية ونخبة الحكم والدولة من ناحية أخرى، وهى علاقة تتنوع بين التحالف والتواطؤ والسمسرة السياسية من ناحية والتشهير السياسي والدعاية الأيديولوجية والشخصية من ناحية أخرى، وهو ما يؤدى لإهدار القواعد المهنية بنفس الفظاظة التي نشهدها في الصحف العامة.

وخارج هذين الإطارين، لازالت نظم الحكم العربية تصر على مباشرة السيطرة على عملية تأسيس الصحف والمجلات فضلا بالطبع عن وسائل الإعلام الأكثر جماهيرية أى الإذاعة والتليفزيون من خلال التشريعات.

ولا يزال الحق في تأسيس الصحف مصادرا من الناحية القانونية. ففضلا عن أن هذه التشريعات تعتبر تأسيس الصحف منحة تتم بالترخيص وليس حقا يمارس بالإصدار بمجرد الإخطار، فإنها تسيطر أيضا على عملية التأسيس الفعلية حتى للشخصيات الاعتبارية الخاصة أو الشركات من خلال تدابير فعلية كثيرة. وحتى بعد التأسيس تستطيع الحكومات ضمان قدر لا بأس به من التأثير من خلال نفس هذه الآليات الفعلية والتي تتحكم في حياة أو موت الصحف بدءا من الطباعة والتوزيع مرورا بفرص الحصول على الإعلانات ووصولا إلى المصادرة أو الإغلاق خارج إطار القانون أو باستخدام المواد التشريعية الكثيرة لفرض العقاب على ما يسمى بجرائم الرأي. وتعاني الصحافة المصرية من هذه القيود وصور العقوبات التشريعية حتى الآن برغم النضال المتواصل للصحفيين من أجل ضمان حرية الصحافة وإصلاح تشريعاتها وإنجاز الانتقال الديموقراطي المؤجل منذ عقود من الزمن.

ورغم ذلك كله فان المتغير الأهم هو اقتحام رأس المال الخاص لميدان الصحافة والإعلام في البلاد العربية. ويتسم هذا الاقتحام بسمات مثيرة، فرأس المال الخاص في هذا الميدان لم يتخلص من طابعه الطفيلي والبدائي والاحتكاري الذى ميز التطور الرأسمالي خلال

(1) محمد السيد سعيد مشكلات ومستقبل الصحافة المصرية.. رؤية عامة، مرجع سابق،ص.63

العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية. وبينما نشهد بعض الظواهر الجديدة والواعدة في بعض الصحف الخاصة فان الميدان الإعلامى ككل لا يزال خاضعا لسيطرة أكثر قطاعات رأس المال الخاص طفيلية واختلاطا مع بيروقراطية الدولة وأجهزتها. ولذلك لم تتمكن مؤسسة صحفية مصرية خاصة واحدة من الانتقال إلى بنية المؤسسات الصحفية الكبيرة المعروفة في العالم الغربي أو في بعض مناطق وبلاد آسيا وأمريكا اللاتينية. ولا يمكن بالطبع المصادرة على المستقبل، بل أن هناك علامات مبشرة وتجارب ايجابية للغاية في ميدان الصحافة الخاصة، بل أن التجديدات الأكثر رقيا وديناميكية في الصحافة المصرية والعربية جاءت من هذا الطريق، ومع ذلك يجب الاعتراف بأن الطريق إلى تكون صحافة خاصة تتمتع بمصداقية عالية وبنية مؤسساتية متطورة لايزال طويلا.

ثانيا: تشوه الممارسة المهنية

رغم الضغوط المتواصلة للسوق وللقراء الذين تهفو نفوسهم إلى تغطية حية ومهنية للأحداث والقضايا الكبرى، تتخذ الصحف موقفا بيروقراطيا بحتا حتى من أكثر الأحداث الداخلية أهمية وخاصة لو تضمنت قدرا كبيرا من المعارضة أو دلت على تصدع الهيمنة السياسية على مختلف قطاعات المجتمع والرأي العام. فلازالت التغطيات الصحفية للشئون الداخلية محصورة في نطاق ضيق للغاية وتتوزع اهتمامات التغطية بحيث تمنح الأولوية الساحقة لأخبار وأفكار وخطابات السلطة على حساب أخبار المجتمع السياسي والأفكار والثقافات المحبوسة في المستويات التحتية للحياة السياسية والثقافية. إن سيادة الأداء البيروقراطي والمكتبي في الصحف العامة الكبيرة التي تتمتع بمراكز احتكارية انتهى إلى ممارسات بالغة التدني مثل إملاء الأفكار على القيادات الصحفية من جانب الشخصيات التنفيذية وإملاء الأخبار على الصحفيين من جانب القيادات الإدارية. ويمارس في الواقع حجر شامل تقريبا على الحق في المعلومات، ويتحول بعض الصحفيين إلى ناطقين أو وكلاء للإدارة وللوزراء والشخصيات السياسية والعامة الأخرى. وتشيع في الأوساط الصحفية العامة مزحة تقول بأن صحفيين كثيرين تحولوا إلى "مندوبين للوزارات في الصحف" وليس "مندوبين صحفيين في الوزارات". وما يصدق على وزارات الحكومة يصدق أيضا على كثير من المؤسسات العامة.

ومع الوقت نست كثير من الصحف العامة أهمية تغطية الأحداث من الميدان بسبب صعوبة نشر الأحداث والوقائع والمعلومات الميدانية التي تخالف بوضوح بيانات وخطابات السلطة السياسية التي تحكم الصحافة فعليا. ومع الوقت يضعف حس المبادرة وحب المخاطرة من أجل التغطية الميدانية المباشرة للتطورات حتى على المستوى الاقليمى والدولي. وترتب على ذلك أن غاب تمثيل الصحافة العربية - في بعض أخطر الأزمات الإقليمية العربية بما فيها حرب الخليج الأولى والثانية. ولم يعش تجربة التغطية من موقع هذه الأحداث والأزمات سوى عدد قليل للغاية من الصحفيين الذين مارسوا حريتهم بالفعل وقاموا بهذه المخاطرة بمبادراتهم

الذاتية بأكثر من مبادرة مؤسساتهم وقياداتهم المهنية. وتكتفي معظم الصحف المصرية بتغطية الأحداث الدولية والعربية عن طريق النقل من وكالات الأنباء مع الاختصار المناسب والمواءمة السياسية النفعية، ومن البيانات الحكومية بالنسبة للأحداث المحلية.

وبالارتباط مع نفس مرض الصحافة المكتبية يميل الفن الصحفي من حيث الشكل والصياغة الأسلوبية للجمود والتوقف عند أخر لحظة عاشتها الصحافة حرة فعليا وتشريعيا. فلا تكاد معظم المؤسسات تتعرف بعد على فن التحقيق الاستقصائي أو التحقيق الصحفي الحقيقي من الميدان. ولا يهتم أكثرها بتعدين الأخبار والمعلومات والحفر العميق للحصول عليها من باطن التربة السياسية والإدارية إلا فيما ندر.

وتقدم بعض المؤسسات الصحفية على إيجاد بديل لتغطية الواقع عن طريق تقليد مدرسة الإثارة الصحفية بالتركيز على الهجوم والتشهير بالشخصيات العامة والمعارضين.وفى أحوال محددة تقدم بعض هذه المؤسسات على نقد السياسات العامة وإن بصورة محصورة في نطاقات ضيقة للغاية وباستخدام أسلوبية تخلط بحرص بين التبرير والمغالطة في الأسباب والجذور الحقيقية للمشكلات وحصر المسئولية في الموظفين الصغار وإبعادها عن المسئولين الكبار. ولتعويض نفس النقص في التغطية الميدانية للأحداث لجأت بعض الصحف العامة الكبيرة لتوظيف امتيازها في مواد الرأي إلى أقصى حد ممكن إما عن طريق استكتاب كتاب كبار ويتمتعون بالشعبية وبالقدرات الكتابية العالية أو عن طريق الإفراط في نشر مواد الرأي سواء كانت تبريرية أو نقدية بأبعد مما تحتمل الصحافة اليومية. ونتيجة لحكمة "الكتابة لشخص واحد" لا يلجأ رؤساء التحرير للكتابة بشكل يومي للدفاع عن النظام السياسي وسياساته على نحو يحتل مساحة كبيرة من الإصدار اليومي وعلى نحو يبتعد بالصحافة المصرية والعربية عن التقاليد المرعية في المهنة بصورة كبيرة جدا. وفى أحوال أخرى تؤدى صعوبات توزيع هذا النوع من الصحف وما يترتب عليها من أزمات مالية واقتصادية إلى تفضيل التوسع في نشر مواد غير صحفية ولكنها تتمتع بقدر من الشعبية التوزيعية مثل الدروس التعليمية ونماذج الامتحانات وقصص الجاسوسية. وتتوسع صحف أخرى في نشر الشكاوى الشعبية البسيطة أو في نقل النشاطات الاجتماعية. كما تقوم معظم الصحف المصرية والعربية بتخصيص مساحات هائلة للرياضة وخاصة كرة القدم بأبعد كثيرا مما يجب أن تحتله هذه المواد والتغطيات في الصحف اليومية المحترمة في العالم الخارجي. وبوجه عام يعد المستوى المهني والثقافي للصحف المصرية متدنيا بصورة مؤسفة للغاية وهو ما يجرح بشدة مكانة بعض الدول العربية مثل مصر في ميدان الصحافة والثقافة حتى على المستوى العربي الذي اعتادت مصر "قيادته" في هذه الميادين لفترة طويلة قبل بروز الصحافة العربية المهاجرة وانتشار الصحف والفضائيات المتقدمة

في عدد من الدول العربية. ويلاحظ بصورة عامة أن محاولات الإصلاح المفخرة والمحجوزة أو المشوهة أدت إلى مضاعفة الشعور بالأزمة بأكثر كثيرا من حلها.

ثالثا: الرقابة الحكومية

تعد كلمة الرقابة واحدة من أسوأ الكلمات في كل اللغات، ورغم أن الحرية يجب ألا تكون مطلقة، فان الرقابة لا ينبغي أن تكون موجودة في المجتمعات الحديثة أيضا.على عكس الدول النامية التي تلتزم بوضع وسائل الإعلام تحت شكل من أشكال الرقابة الحكومية، ويوجد نمطان رئيسيان لممارسة الرقابة في المجتمعات العربية هما:[1]

1- الرقابة المباشرة أو المنظورة، وتتخذ الأشكال التالية:

أ- الرقابة السابقة على النشر، بمعنى وجود رقيب مقيم في المنشأة الإعلامية يمارس عمله ضمن وزارات الداخلية، أو الدفاع، أو الثقافة، أو الإعلام، فيقرأ كل مادة صحفية قبل أن تنشر، ويجيز أو لا يجيز النشر، وقد يحذف بعض الفقرات أو الأجزاء من هذه المادة حتى يسمح بنشرها.

ب- الرقابة بعد النشر وقبل التوزيع، بحيث يتم منع الصحيفة من توزيع عدد يحتوي على مادة صحفية غير مطلوب وصولها إلى القراء، ويتم هذا من خلال ضبط أعداد الصحيفة المعدة للتوزيع من المطبعة ومنعها من التداول.

ج- الرقابة بعد التوزيع، حيث يتم جمع أعداد الصحيفة من السوق ومصادرتها، وقد يتم هذا إداريا أو قضائيا.

2- الرقابة غير المباشرة، ويمكن أن تتخذ الأشكال التالية:

أ- إصدار قائمة بالتعليمات أو التوجيهات الحكومية حول بعض الخطوات الخاصة بالنشر، والتي يقال عادة بان المصلحة الوطنية تقتضيها.

ب- التدخل في أسلوب المعالجة الصحفية المتصلة بأحداث أو قضايا معينة.

ج- تعرض الإعلاميين لبعض أشكال الضغط المادي (السجن، الطرد والتعذيب) أو الضغط المعنوي (الإغراء، والترهيب، والمنع من الكتابة، والنقل إلى عمل آخر).

د- فرض الرقابة باستخدام مسميات وتعبيرات غامضة أو مطاطة كالصالح العام والمصلحة الوطنية، والحفاظ على الوحدة الوطنية والأمن القومي، والمقومات الأساسية للمجتمع، أو حماية النظام العام، وهذه كلها قد تمتد لتصبح ستارا تحمى به السلطة العامة نفسها والأشخاص العامين من النقد.

هـ- الرقابة التي قد يمارسها رئيس التحرير أو المحرر المسؤول.

(1) د. راجع: اسماعيل الألفى ، مدخل فى دراسة و سائل الإعلام ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2010) .

و - وضع قيود على حرية استقاء الأنباء من مصادرها وحرية الرجوع إلى مصادر الأخبار.

وهناك عدة مبررات تخلقها السلطات لفرض رقابتها، منها ما هو حقيقة يعمل على الحفاظ على أمن واستقرار المجتمع، ومنها ما هو حجة للقضاء على حرية الرأي والتعبير لا أكثر ومن هذه المبررات نذكر ما يلي:[1]

1- فرض الرقابة على مضمون رسائل الاتصال بدعوى أن الأفكار التي تطرحها زائفة وباطلة أو خطيرة، ويكون تقدير ذلك للمسئولين في السلطة وحسب معاييرهم الذاتية وتفسيرهم الشخصي.

2- ادعاء فئة من المجتمع تمثل الصفوة لنفسها الوصاية على بقية فئات المجتمع بدعوى أنها تفهم أكثر من الآخرين، ومن ثم تفرض الرقابة على أفكار معينة. ويكون الهدف الحقيقي من ذلك هو الحفاظ على الأوضاع القائمة التي تخدم مصالح هذه الفئة وتبقي على سيطرتها على السلطة.

3- فرض الرقابة على الأفكار التي تنتهك حرمة الآداب العامة أو تخدش الحياء أو الأخلاق العامة.

4- فرض الرقابة على الأخبار والصور والبيانات التي ترى السلطة أنها سرية، وأن إفشاءها يضر بالأمن القومي أو الصالح العام أو النظام الاجتماعي دون تحديد واضح للمقصود بهذه التعبيرات أو حدودها.

وفي هذا المضمار، تتفاوت المكاسب التي تحققها التنظيمات الصحفية من قطر عربي إلى أخر، وتعكس هذه المكاسب في حد ذاتها تاريخ النضال الذي خاضه الصحفيون لإقرار حقوقهم المهنية، والتمتع بها كواقع معاش في تفاعلات بيئة النظم القطرية. فالواضح في تاريخ الصحافة العربية أن هذه الحقوق لا تمنح، وإنما يتم انتزاعها بعد كفاح مرير.

إن أساليب الرقابة ضمن قوانين المطبوعات في الوطن العربي تختلف من بلد إلى آخر، ولكن التشابه هو أكثر من التباين، فعلى سبيل المثال نجد أن من بين أساليب الرقابة الإذن المسبق للقيام بالعمل الإعلامي ويجري العمل بهذا الشرط في كل من الكويت، البحرين، قطر، عمان، العراف، سوريا، اليمن ، ليبيا، الجزائر، الأردن[2].

- الموافقة المسبقة على أعضاء المؤسسة الصحفية وتحديد الشروط المطلوبة لرئيس التحرير.

(1) انظر: عادل فرج، عادل. دور وسائل الإعلام في تشكيل اتجاهات الرأي العام. رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الإعلام،بدون تاريخ

(2) انظر: محمد الصيرفي، الإعلام. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي،2009

- طلب بعض المعلومات والبيانات التي يجب توضيحها للوزارة المسئولة من قبل المتقدم بطلب إنشاء صحيفة.
- الرقابة اللاحقة وذلك من خلال أشخاص مختصين يطلعون على جميع ما يكتب بالصحف والمجلات الوطنية.
- الرقابة المباشرة وتشمل المطبوعات الخارجية القادمة إلى البلاد.
- الرقابة عن طريق الأوامر والنواهي وفرض العقوبات على من خالف ذلك.
- الرقابة الذاتية نتيجة بعض المحظورات التي يترتب عليها بعض العقوبات فقد أصبح الصحفي أسيرا لرقابة ذاتية تجعله يقرا كل ما يكتبه بعين الرقيب، ذلك ان اخطر أشكال الرقابة الحالية لوسائل الإعلام العربية هي الرقابة الذاتية التي يمارسها رؤساء التحرير والصحفيون والكتاب من تلقاء أنفسهم دون الحاجة إلى رقيب رسمي[1].

وفي العالم العربي لا تحاول الحكومات تطبيق وإدخال قيود نظامية سياسية واقتصادية، ولكنها تحاول فقط تطبيق وإدخال مثل تلك الضغوط لأنها تمارس طرقا صارمة في سبيل تحقيق هدفها في الحد كليا من أي شكل من أشكال الحرية الصحفية وكذلك الممنوحة للصحفيين.

وأحد أهم وأخطر الطرق التي تستخدم في أي وقت ضد الصحفيين الذين يحاولون تحدي سياسات الحكومة أو القادة والحكام هي عملية قتلهم، وتعتبر هذه الطريقة من أنجح الطرق لفرض الضغوط والقيود على حرية الصحافة. والسلطات لديها القوة والوسائل للوصول إلى الصحفيين في أي مكان سواء كان ذلك داخل البلد أو خارجها، لإسكات وإخماد أصواتهم وقد أدلى مسئول عربي بتصريح جاء فيه:" إن أعداء بلادنا يجب أن تسكت أصواتهم في الداخل والخارج ونحن نعرف أين يتواجدون محليا في العالم العربي ودوليا وعلينا أن نلاحقهم محليا وخارجيا"[2].

وقد أفادت الجمعية العامة لاتحاد الصحافيين العرب بأنه وبدون مبالغة، فإن ذروة اغتيال الصحفيين في المنطقة العربية كانت في الفترة الواقعة ما بين 1980-1981 وبمعدل التخلص من صحفي كل شهرين. ومن ابرز هذه الصور:

1- فرض الغرامات والحبس والتهديدات

إن الرقابة على الصحافة المكتوبة والمسموعة والمرئية، تتخذ أشكالا لا يضبطها القانون في أحيان كثيرة، ويجري في بعض الأحيان اختيار القانون الأكثر تشددا ليطبق على الصحف التي يعتقد الرقيب أنها ارتكبت جريمة من جرائم النشر .كما أن الصحفيين والكتاب والمفكرين

(1) راجع: د. فهد الرقابى ، الاعلام و المشاركة السياسية ، (الكويت : مؤسسة التقدم العلمى ، 2000)
(2) إبراهيم نوار، حال الحريات الصحفية في العالم العربي، المنظمة العربية لحرية الصحافة...
Source:http://www.apfw.org

يخضعون لقوانين متشددة فيما يتعلق بحرية التعبير والنشر. وهم لا يخضعون في بعض الدول العربية للقوانين العادية بل لقوانين خاصة بالصحافة، بل إنهم يحاكمون أمام محاكم خاصة بقضايا النشر أو أمام محاكم الطوارئ.

ويوجد في العديد من الدول العربية أجهزة أمنية وقضائية متخصصة في التعامل مع الصحفيين والصحافة، مثل مباحث الصحافة ونيابة الصحافة ومحاكم الصحافة ومحاكم أمن الدولة. ويتعرض الصحفيون للتوقيف والحبس مددا قد تصل إلى السجن مدى الحياة، وقد يحكم عليهم بدفع غرامات باهظة لا يستطيعون توفيرها ما يؤدي إلى استمرار توقيفهم أو اضطرارهم إلى بيع صحفهم إن كانت هذه الصحف مملوكة لهم.

وحالات انتهاك حرية الصحافة في الوطن العربي لا حصر لها، من سجن وطرد وتعذيب واختفاء في ظروف غامضة، كما أن بعض الدول تمنع الصحفيين بعد إدانتهم من مزاولة مهنة الصحافة طول العمر. أما الصحف فهي تتعرض للمصادرة أو الوقف المؤقت عن الصدور، أو سحب تراخيص النشر ومنعها من التداول نهائيا بموجب أمر إداري دون المرور أحيانا بالقضاء.

2- صعوبات الوصول إلى المعلومات

يشير تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، إلى ضعف البيئة الإعلامية المحفزة في المجتمعات العربية. ويشير التقرير أيضا إلى أن الإعلاميين العرب يواجهون وبدرجات مختلفة، صعوبات جمة في الوصول إلى المعلومات والحصول عليها والإطلاع على الوثائق والبيانات، والرجوع لمصادر الأخبار الرسمية وغير الرسمية على السواء، حيث تتذرع السلطات غالبا بأمور غامضة مثل الحديث عن أسرار رسمية أو معلومات تمس الأمن القومي.كل ذلك فضلا عن قائمة المحظورات، كحظر نشر بعض جلسات المحاكم أو بعض القرارات الرسمية أو أي موضوع بدعوى أنه يمس أمن الدولة. ويشدد التقرير على أن هناك "وضعا غير إيجابي بالنسبة للواقع الراهن لحرية الصحافة والتعبير عن الرأي في الدول العربية في إطار التشريعات المنظمة لذلك، إذ يميل أغلبها إلى تقييد هذه الحرية للحد منها، فضلا عما تكشف عنه الممارسات الفعلية في العديد من الدول العربية من انتهاكات مستمرة لهذه الحرية سواء بإغلاق بعض الصحف أو ضبطها ومصادرتها أو بعدم توفر الضمانات الكافية للصحفيين لممارسة عملهم، فهم يتعرضون في كثير من الدول العربية للحبس، وتغليظ العقوبات في قضايا الرأي والنشر، والإيقاف عن ممارسة المهنة[1].

(1) راجع: تقرير التنمية الانسانية العربية ،2004/2003.

ويسقط بعضهم ضحايا لعمليات الاغتيال والإرهاب، فضلا عن عمليات الضرب والاعتداءات ومحاولات الترهيب أو الترغيب، والضغوط المعنوية. وتحفل التقارير الدورية التي تصدر عن اتحاد الصحفيين العرب ومنظمات حقوق الإنسان القومية أو الدولية بالعديد من هذه الانتهاكات.

وفي بعض الدول العربية تخضع بعض الصحف لرقابة "مفاجئة" حيث إن الأجهزة الأمنية تعلم عن طريق عيونها بوجود مادة محظورة في العدد الذي هو قيد الطباعة من هذه الصحيفة أو تلك حيث يتم الاتصال برئيس التحرير لإفهامه بأن عليه يستبدل تلك المادة تحت طائلة المنع من الصدور. ومن هنا تبدو الصورة قاتمة فيما يتعلق بالحريات الصحفية في الوطن العربي، مقارنة بدول كانت متخلفة جدا فيما يتعلق بهذه الحريات، مثل دول أمريكا اللاتينية على سبيل المثال.

والملاحظ أن معظم دساتير العالم العربي تؤكد المثل العليا لحرية الصحافة، لكن هذا شيء والممارسة الفعلية شيء آخر. فالصحفيون في كل أنحاء العالم يواجهونمخاطر كثيرة أقلها الإهمال والإبعاد، وأكثرها الاعتقال والاغتيال، ولتجنب كل هذا يضطر البعض لترك العمل أو للمشاركة والدفاع عن التصرفات الخاطئة للحاكم بزمام الأمور على حساب حقوق الأفراد، فكل هذه المخاطر زد على ذلك تنوع الإغراءات والرشاوى المقدمة لمدير الصحيفة وطاقمه، مدعمة إياه من الاستمرار في الصدور والصمود في مواجهة المصاعب الاقتصادية. يمنع الصحافة من نشر كل الحقائق بصورة موضوعية خاصة منها ما يتعلق بالأخبار، بغية الحفاظ على الأمن العام ولتجنب إثارة اضطرابات اجتماعية.

إن الرقابة على الصحافة ووسائل الإعلام في الوطن العربي تفتك كما هو واضح بالعمل الإعلامي، وتعيق تطوره ووصوله إلى ما وصل إليه الإعلام في العالم المتقدم. كما أنها تعيق تطور المجتمعات العربية السياسي والاجتماعي، فحرية الصحافة لا تعني الصحفيين فقط وانما تعني المجتمع كله بما فيه من أحزاب سياسية ونقابات ومنظمات مدنية وتنظيمات مهنية، فالحد من حرية الصحافة يؤثر على المجتمع ككل.

وفي حقيقة الأمر ومن المفارقات أن ينادي البعض من رجال الصحافة بحريتها، ثم نراه بين الحين والحين يعود إلى البذاءة والشتائم السب والتسفيه، وعلى ذلك يكون مبدأ حرية الصحافة في واد، وتطبيقه في واد آخر. صحيح علينا أن نكتب الحقيقة لكن بصورة سلمية توجيهية وأدلة مقنعة وعلى الرأي العام أن يحكم.

رابعا: اشكاليات الصحافة السودانية

يصدر في السودان عدد كبير من الصحف اليومية بواسطة المجلس القومي للصحافة والمطبوعات. ولدى تلك الصحف مواقع على شبكة المعلومات الدولية(الإنترنت) ويصدر بعضها باللغة الإنجليزية وبعضها متخصص في مجال معين كصحف الرياضة أو الصحف الثقافية.

ومازالت الرقابة علي الصحف مستمرةفي السودان، رغم تعارض ذلك مع الدستور الانتقالي لسنة 2005م، ويلقي ذلك احتجاجامن الصحفيين والقوي السياسية ومنظمات المجتمع المدني والرأي العام السوداني، كماحدث في اعتصام الصحفيين بدار صحيفة اجراس الحرية.

وكما هو ، معروف ، فقد كفل دستور السودان الانتقالي لسنة 2005 م حرية التعبير والاعلام، جاء في المادة (39) من الدستور الانتقالي ما يلي :

"لكل مواطن حق لايقيد في حرية التعبير وتلقي ونشر المعلومات والمطبوعات والوصول الى الصحافة دون مساس بالنظام والسلامة والاخلاق العامة ، وذلك وفقا لما يحدده القانون . وتكفل الدولة حرية الصحافة ووسائل الاعلام الأخرى وفقا لما ينظمه القانون في مجتمع ديمقراطي .

وبالتالي يصبح من الملح تعديل قانون الصحافة والمطبوعات الصحفية لسنة 2004 م ليتوافق مع الدستور الانتقالي ، واصدار قانون ديمقراطي للصحافة لايتعارض مع الدستور ، لأن الأصل في المجتمع الديمقراطي أن قانون الصحافة هو للضبط الذاتي وليس عقابيا ، وهذا يتطلب ايضا الغاء جميع القوانين المقيدة للحريات والتى مازالت سارية المفعول . وعلي سبيل المثال ، تم انتهاك حرية التعبير والاعلام بتكثيف الرقابة على الصحف واغلاق صحيفة السوداني واعتقال رئيس تحريرها الاستاذ محجوب عروة والاستاذ عثمان ميرغني ، بالاستغلال السيئ للمادة (130) ، كما تم اعتقال اربعة صحفيين وهم : قذافي عبد المطلب (الايام) ، ابوعبيدة عوض (رأى الشعب) ، ابوالقاسم فرحنا (الوان) ، الفاتح عبد الله (السوداني) في مهمة هى من صميم عملهم المهنى تتعلق بتغطية احداث سد كجبار المؤسفة ، وهذا تقييد واضح لحرية الصحافة والتعبير ، هذا فضلا عن انتهاك حق الحياة الذي كفله الدستور الانتقالي ، باطلاق الرصاص على احتجاجات سلمية كفلها الدستور الانتقالي ، مما الى استشهاد أربعة مواطنين وهم : محمد فقير دياب ، شيخ الدين حاج احمد ، عبد المعز محمد عبد الرحيم ، الصادق سالم.

وبالتالي فإن قانون الصحافة لسنة 2004 يتعارض مع الدستور الانتقالي ، فهو يستند على احكام المادة 90 - 1 من دستور 1998 م الذي لميعد موجودا بعد اجازة الدستور الانتقالي ، ومن الامثلة على القيود في قانون 2004 م :

- المادة 23 : 1 - 2 ، حددت حق اصدار الصحف والنشرات والمطبوعات الصحفية في : الشركات المسجلة وفقا لقانون 1925 ، التنظيم السياسي المسجل ، الهيئات الاجتماعية أو

المؤسسات العلمية أو الوحدات الحكومية لتطوير النشاط العلمي أو التخصصي ، الجاليات الاجنبية .

- المادة 25 : حددت شروط اصدار الصحيفة بالآتي : ايداع مبلغ من المال في حساب مصرفي مستقل يحدده المجلس في لائحة تطوير العمل الصحفي مع التعهد بعدم الصرف لغير اغراض الاصدار ويجوز للمجلس بقرار منه رفع الحد الأدني للايداع متى اقتضت الظروف أو المصلحة ذلك ، اضافة للتعاقد مع كافي من الصحفيين ، المقر الذي تحدد الوائح مواصفاته، مركز للمعلومات .. الخ ، وجاءت اللوائح لتضع قيودا مستحيلة لاصدار صحيفة مثل : توفير 150 مليون جنية ، اربعة اجهزة كمبيوتر ، 3 عربات ، عشرة صحفيين بعقد ، مقر بمواصفات محددة ، اسم للشركة المالكة ... الخ ، وهى قيود مستحيلة الا للقادرين.

المادة : 34 : 1 - 2 : تحظر استيراد المطبوعات الصحفية الأجنبية الا بترخيص ، كما شدد القانون على العقوبات في المادة 37 - 1 مثل الغرامة ، ايقاف الصحيفة ، شطب الصحفي من السجل ، الغاء التراخيص ، مصادرة المطبوعات والمطابع في حالة تكرار المخالفة ، اضافة للمحاكم الايجازية في المادة : 38 - 1 .خلاصة القول ، ان قانون الصحافة للعام 2004 م ، ماعاد مواكبا للمتغيرات التى حدثت في البلاد بعد توقيع اتفاقية نيفاشا للسلام والدستور الانتقالي لسنة 2005 ، وبالتالي ، لابد من الغاءه ، واستبداله بقانون ديمقراطي للصحافة يشترك الصحفيون في اعداده وتكون أهم معالمه الآتي :

- لايضع قيودا على الملكية ، اذ من حق اى كائن (فرد أو شركة أو حزب مسجل أو غير مسجل ، أو جمعية أو اتحاد ، ...) ، أن يصدر صحيفة ، على أن يكون الحكم في استمرار الصحيفة هو الجمهور أو السوق ..
- يتم الاتفاق على ميثاق اخلاقي ومهني يتواثق عليه الصحفيون للعمل الصحفي .
- هذا القانون الديمقراطي للصحافة يتمشي مع الدستور الانتقالي واالتحول الديمقراطي ومواثيق حقوق الانسان التى كفلت حرية النشر والتعبير والصحافة .

وفي السودان علاقة السلطة بالصحافة كانت علي الدوام علاقة متأرجحة منذ صدور أول قانون للصحافة في العام 1930 م والتي أصدرته الحكومة الأنجليزية وفي الفترة 1945 و1946 تم تكوين أول إتحاد للصحافة خاض هذا الإتحاد معركة من أجل إلغاء القيود علي الصحافة التي أتخذتها السلطات آنذاك وأستمرت العلاقة متأرجحة مع كل الأنظمة الديمقراطية والشمولية التي تعاقبت علي البلاد.

ولكن حتي في ظل الأنظمة الديمقراطية التي مرت علي البلاد ظلت الممارسات الإنتهاكات لحرية الصحافة مستمرة لانه لم تتكون رؤية وثقافة ديمقراطية تقف ضد تلك الممارسات رغم حدوث بعض المقاومة ونلمس ذلك في المواقف التي تبلورت في فترة حل الحزب الشيوعي وطرد نوابه من البرلمان .

في فترة الديمقراطية الثالثة كانت هنالك قدر من هامش الحرية أتيح للصحافة في تلك الفترة وهذه تعد إستثناءات ولكنها لم تكن القاعدة وحتي في تلك الفترة لم توضع قوانين تفصل وتوضح طبيعة العلاقة بين الأجهزة الرسمية للدولة وعلاقتها بوسائل الإعلام مثل جهاز الأذاعة والتلفزيون.

بعد إعلان ويندهوك والتوقيع عليه تم التوافق علي الإحتفال في يوم 3 مايو بحرية الصحافة وهي أو تقليد يتم الإحتفاء به من أفريقيا وهذا شئ مبعث للفخر ويحتفل به علي مستوي العالم.

اضف الى ذلك ان قانون الصحافة والمطبوعات يعاني من إشكالية في باب العقوبات إذ أن العقوبات في تتم كعقوبات جنائية وليس كعقوبات مدنية ومن المعلوم أن أقصي عقوبة في المحاكم المدنية هي الغرامة ولكن في القضايا الجنائية مدي العقوبة واسع من الجلد وحتي الحبس وأحياناً الأثيين معا بالاضافة للغرامة، إلا أن المشكلة هي في نصوص قانون الأمن الوطني للعام 2009 والتي يتم عبرها تفسير كل الممارسات ضد الصحفيين فهي تلغي كل الحقوق الممنوحه بموجب وثيقة الحقوق والحريات في الدستور الإنتقالي ل2005 ومعظم التهم التي وجهت للصحفيين في الفترة الماضية كانت تتعلق بمواد من قبيل إثارة الحرب ضد الدولة.

كما أن هذه القوانين تحد من حرية الصحافة في البلاد بالإضافة لغياب تصنيف المعلومات المتاحة وغير المتاحة والتي غالبا ما تكون خاضعة لمزاج الموظف المعني كما أن هنالك الكثير من الممارسات تعبير حداً من حرية الحصول علي المعلومة ونشرها والأمثلة في ذلك عديدة .كذلك هنالك إشكالية في تعدد القوانين التي يحاكم الصحفيين بموجبها مما يؤدي لإزدواجية في العقوبات الموقعة علي الصحفي.

كذلك هنالك إشكالية في تضارب الإختصاصات مثل ماحدث لجريدة التيار ورأي الشعب وكذلك لازالت الرقابة القبلية علي الصحف سواء بوجود ضباط جهاز الأمن عند طبع الصحف أو بالمصادرة عقب طباعتها مما ينجم عنه تكبيد الصحف ومالكيها خسائر مالية الرقابة عبر الرسائل النصية التي تأتي فيها.